الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

قسم: المالية والمحاسبة **فرع: المالية والمحاسبة**

رقم: ..... **تخصص: مالية وبنوك**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة: دهيمي فايزة

تحت عنوان

آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر: وكالة المسيلة- 904-

لجنة المناقشة:

د. زيتوني كمال	جامعة المسيلة	رئيســـا
د. بن واضح الهاشمي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د. لعراف فايزة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم ، نحمد الله حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة ولا يسعني في هذه اللحظات إلا أن أخر سجودا لله شكرا على حسن توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر إلى الله تعالى مصداقا لقوله تعالى" لئن شكرتم لأزيدنكم" وقول الرسول صلى الله عليه وسلم" من لا يشكر الناس لم يشكر الله" من منطلق هذا الحديث الشريف أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذ الدكتور المشرف بن واضح الهاشمي الذي لم يبخل عليا بجهوده المتواصلة وأفكاره النيرة وتوجيهاته القيمة من أجل تصويب هذا العمل.

وكذلك الشكر موصول إلى الأستاذ بوتيارة عنتر الذي ساعدني على إنجاز هذا العمل من خلال آرائه وتوجيهاته القيمة والسديدة والتحفيز المعنوي من اجل إتمام المذكرة.

ملخص

إن القروض المتعثرة من المخاطر الأكثر حدة والتي تهدد نشاط البنوك وإستمراريتها، مما يدل على الوضع السيئ لعملية منح القروض، ويعود إتساع هذه الضاهرة في الجهاز البنكي إلى جملة من القروض التي تتحكم في السوق المالي والنقدي، ويعود إتساع هذه الظاهرة في الجهاز البنكي إلى جملة من الظروف التي تتحكم في السوق المالي والنقدي وإلى بعض الأسباب الخاصة للجهة المقرضة والجهة المقترضة. فإرتفاع القروض المتعثرة دليل على إنخفاظ كفاءة الإدارة.قد تؤدي القروض المتعثرة إلى زيادة خسائر البنك وأحيانا إلى إفلاسها.لذلك كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها وبالتالي فهذه البنوك تعاني من قصور في الدراسة الإئتمانية للقروض الممنوحة، هذا يؤدي إلى إنتاج قرض بنكي غير جيد يتحول بمرور الوقت إلى قرض متعثر، ويتجلى هذا القصور من جهة بعدم دراسة القوائم المالية المقدمة من طرف عملاء البنك وتحليلها بشكل كافي بسبب عدم توافر الخبرة العلمية والعملية لدى متخذي القرار منح القرض البنكي، ومن جهة أخرى، في غياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله بعد منحه القرض عبر متابعة التقارير المالية وغالبا تعتمد عند منح القرض البنكي على الضمانات المقدمة من العملاء بشكل أساسي لإتخاذ قرار منح القروض، وهذا ما يؤدي إلى تقليل دور البنك في تنشيط عجلة الاقتصاد من جهة وتوظيف الأموال من جهة أخرى مما يبعد البنك عن أداء دوره الاقتصادي والإجتماعي المطلوب، والذي سيؤدي سلبا في سيولة البنك وربحيته.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة، القروض المصرفية، الضمانات، العميل، عدم السداد.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	//
الإهداء	//
الملخص	//
فهرس المحتويات	//
فهرس الجداول	//
فهرس الأشكال	//
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية والقروض والمصرفية	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**07**
المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور البنوك التجارية	**07**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	**09**
المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية	**10**
المبحث الثاني: ماهية القروض المصرفية	**11**
المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية	**11**
المطلب الثاني: إجراءات منح القروض	**12**
المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية	**14**
خلاصة الفصل	**16**
الفصل الثاني: القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها	
تمهيد	**18**
المبحث الأول: القروض المتعثرة (تعريف، أسباب، مراحل)	**19**
المطلب الأول: تعريف القروض المتعثرة	**19**
المطلب الثاني: أسباب تعثر القروض	**20**
المطلب الثالث: مراحل تعثر القرض	**24**
المبحث الثاني: معالجة القروض المصرفية المتعثرة	**27**
المطلب الأول: مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة	**27**

المطلب الثاني: التحديات المفروضة على المصارف	**31**
المطلب الثالث: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة	**32**
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثالث: القروض المتعثرة وآلية معالجتها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**40**
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي	**40**
المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنك	**42**
المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة 904	**43**
المبحث الثاني: معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة-904-	**46**
المطلب الأول: اجراءات منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**46**
المطلب الثاني: حجم القروض المتعثرة في البنك وكالة المسيلة-904-	**44**
المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض	**48**
المطلب الرابع: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في وكالة بدر	**50**
خلاصة الفصل	**56**
خاتمة	**58**
قائمة المراجع	**60**
الملاحق	//

فـــــهرس الـــــجداول

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
	خطوات منح القرض في البنوك التجارية	48

فـــــهرس الأشكـــــال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
10	خطوات منح القرض في البنوك التجارية	12
02	مراحل تعثر القرض	24
03	مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة	31
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	41
05	هيكل المكلفين بالقروض	45

مقدمة

مقدمة:

تعد البنوك أحد أهم الحلقات الوسيطة بين الدائنين والمدينين، أي أنه أهم حلقات التمويل في النشاط الاقتصادي، سواء اتخذ ذلك التمويل طابعا استهلاكيا، أو طابعا استثماريا ومن ثم فهو الدعامة الأساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي، في جانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم فهو من أهم العوامل الرئيسية المحفزة للنمو الاقتصادي.

لكن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك أدى إلى دخولها في دوامة التعثر المالي، أي تعثر القروض المصرفية الممنوحة للعملاء لعدة أسباب تتعلق بكلا الطرفين، مما أدى إلى تعرض البنوك الى متاعب نقدية وائتمانية وعليه فإن المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة تعتبر أكثر ما يشغل بال مسؤولي البنوك.

وتعتبر مشكلة القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء حيث أن تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي من طرف المقرضين، وتتفاوت حدة هذه المشكلة من بلد لآخر ومن بنك لآخر ضمن الدولة الواحدة.

ولقد تعرضت البنوك الجزائرية على غرار كل البنوك خلال السنوات الماضية الى قدر كبير من القروض المتعثرة ويعود ذلك إلى عدة أسباب سيتم التطرق اليها بالتفصيل في هذه الدراسة، وباعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك الناشطة في الوسط المصرفي الجزائري، ومما لاشك فيه أنه يعاني هو الآخر من مشكلة القروض المتعثرة، مما جعله يعمل على الحد منها ويسعى لمعالجتها والتقليل من حدتها بشتى الطرق الممكنة.

في ظل الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري ألا وهي مشكلة التمويل، أصبحت تواجه البنوك الجزائرية تحديات تتمثل في إعطاء نوع من الثقة للمقرضين لوضع أموالهم في البنوك، ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار، وهذه الثقة تتمثل في وضع آليات لحماية أموالهم واسترجاع أموالهم المقرضة وبالتالي يمكن طرح إشكالية البحث كالتالي:

1/ إشكالية البحث

ما هي الآليات والإجراءات التي تستخدمها البنوك الجزائرية في معالجة القروض المتعثرة لديها؟ وما وضع هذه المعالجة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

1 ـ ما المقصود بالقروض المتعثرة؟

2 ـ هل القروض المتعثرة ظاهرة متزايدة في الجزائر ومن المتسبب فيها؟

3 ـ ما هي أهم الطرق التي يلجا اليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند وقوع التعثر؟

2/ فرضيات البحث:

- تعتبر القروض المتعثرة هي القروض التي يعجز فيها مقترضيها عن سدادها في تواريخ استحقاقها.
- مشكلة القروض المتعثرة لا تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تقنيات وسياسات حديثة من شأنها معالجة القروض المتعثرة لديه.

3/ أهمية البحث:

-تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما ينتج عنها من مشاكل سواء كانت على مستوى البنك او على مستوى الزبون، التي قد تؤدي بالبنك للإفلاس.

4/ أسباب اختيار الموضوع: تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يليك

- أهمية الموضوع في مجال تخصصي مالية وبنوك.
- معرفة كيفية معالجة القروض المتعثرة والتعلم من تجاربها مستقبلا.
- تعميق المكتسبات العلمية المتواضعة عن البنوك والقروض لأن الموضوع يتعلق بمجال تخصصنا.
- الميول الشخصي بالمواضيع المتعلقة بعمل البنوك.

5/ أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

- الإلمام بمفهوم القروض المتعثرة لأنه يمثل مشكل شائع لدى البنوك التجارية.
- معرفة أسباب مشكلة القروض المتعثرة.
- دراسة ظاهرة القروض المتعثرة وطرق علاجها والتعلم من تجاربها.
- معرفة ما إذا كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستخدم طرق ناجحة لمعالجة قروضه المتعثرة.

6/ حدود الدراسة:

من أجل حصر إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف، تم تحديد أبعاد الدراسة ضمن الحدود التالية:

_الحدود الزمنية: من جانفي إلى ماي

_الحدود المكانية: MSILA BADR.

7/ المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتبارهما الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع وذلك لتكوين قاعدة معطيات وتصنيفها وتحليلها هذا الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحيث اعتمدنا على أدوات جمع البيانات التالية المقابلة والوثائق.

8/ الصعوبات:

_صعوبة الحصول على البيانات بسبب سرية المعلومات.

9/ الدراسات السابقة:

أ – فاطمة بن شنة، ادارة الائتمان ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر،2010. تهدف إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون، على نحو يضمن السلامة لمراكز المالية للبنوك، ويحول دون تعثرها ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان والوقوف على أسباب تعثر القروض في البنوك الجزائرية والسبل الكفيلة لمعالجة المشكلة.

ب هبال عادل، بعنوان اشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، وهدفت الدراسة إلى تحديد أسباب مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الأولية الجزائرية وما لها من تأثير على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك، وذلك من خلال تحقيق هدف رئيسي وهو ايجاد العلاج الناجح لهذه المشاكل من خلال برامج تعالج فعالية وكفاءة ظاهرة الديون المتعثرة، وأظهرت الدراسة ببيان ظاهرة القروض المتعثرة بأنها ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها.

10/ تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول تقسيم البحث إلى فصلين نظري وفصل تطبيقي، يتعلق الفصل الأول بعموميات حول البنوك التجارية والقروض المصرفية، تندرج تحته مبحثين الأول يتعلق بماهية البنوك التجارية، والثاني بماهية القروض المصرفية.

أما الفصل الثاني فيتمحور حول القروض المصرفية المتعثرة، ويتكون من مبحثين الأول القروض المتعثرة، أما المبحث الثاني فيتعلق بمعالجة القروض المصرفية المتعثرة.

أما الفصل الثالث فيتعلق بإسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904. والذي كان بعنوان القروض المتعثرة وآليات معالجتها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يندرج تحته مبحثين، المبحث الأول كان بعنوان تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك التجارية والقروض والمصرفية

تمهيد

- المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
  - ✓ المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور البنوك التجارية
  - ✓ المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية
  - ✓ المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية
- المبحث الثاني: ماهية القروض المصرفية
  - ✓ المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية
  - ✓ المطلب الثاني: إجراءات منح القروض
  - ✓ المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، لما تمتاز به من مهام وما تزاوله من أنشطة، إذ يمكن تلخيص أعمالها في عملية قبول أو تلقي الودائع ومنح القروض، كما يتمثل دورها في تلبية رغبات كل من أصحاب الفائض اللذين يبحثون عن أفضل توظيف لأموالهم وأصحاب العجز الباحثين عن الأموال لسد عجزهم، وهذا باعتبارهم وسيطا لتوزيع الموارد المودعة لديها، ولتحقيق ذلك تعتمد البنوك التجارية على تجميع الأموال بشكل ودائع وتقوم بمنحها في شكل قروض.

وهذا ما سيتم إبرازه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: ماهية القروض المصرفية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في عصرنا هذا لما تقوم به من تمويل للاقتصاد الوطني، وسنتطرق في هذا المبحث إلى نشأتها وتعريفها وكذلك وظائفها وأهميتها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور البنوك التجارية.

قبل أن نعرف البنوك التجارية نعرف معنى كلمة بنك.

كلمة بنك هي كلمة إنجليزية Bank وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية Banko والتي تشير الى منضدة خشبية كان يجلس اليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها[1].

أولا _تعريف البنوك التجارية.

1_تعرف البنوك التجارية بأنها مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء[2].

2_البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج الى الحفاض عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج الى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما[3].

3_البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع، وهي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نقود الودائع وتسمى أيضا ببنوك الودائع[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن أستخلص تعريف شامل للبنوك التجارية بأنها مؤسسة مالية تقوم بتلقي الودائع التي تقوم على أساسها منح قروض متنوعة وتسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 110.

[2] المرجع نفسه، ص 110.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 13.

[4] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 12.

ثانيا _: نشأة وتطور البنوك التجارية:

كانت البداية الأولى لظهور البنوك التجارية في المملكة البابلية حوالي 2000عام قبل الميلاد التي حكمت أكثر أقطار الشرق الأوسط، وأقيمت مصارف متعددة في مناطق الإمبراطورية البابلية، فقد أقيم مصرف أنشر (Earsit) في مدينة أور على موانئ الخليج العربي وتخصص بتجارة المعادن والعاج والمرمر، وفي بابل أقيم مصرف نبتهادن (Nebaahiddin) حيث تخصص بتجارة المعادن النفيسة، كما تأسس مصرف أجبي (Egibi) تخصص بتجارة الرقيق والنبيق، وطبيعة عمل هذه المصارف يشبه ما تقدمه المصارف في الوقت الحالي من قبول الودائع ومنح القروض، ولكن قبول الودائع كان يتخذ شكل سلع ومعادن وتحف ثمينة.

وبعد سقوط الدولة البابلية جاء بعدهم الحيثيون فدفعوا العمل المصرفي نحو الأمام من خلال ابتكارهم السبائك الفضية، وحلت محل السلع كوسائل دفع.

وعند اليونان كانت المعابد تستعمل كمصارف نتيجة للثقة بها، حيث يودع فيها موارد الأملاك المقدسة وإيرادات القرابين والهبات، وهذه الودائع سواء كانت للدولة أو للأفراد ليس عليها فائدة.

ولكن الكهنة وظفوا هذه الأموال مقابل فائدة، مما دفع الدولة التدخل فأصدرت قوانين لتنظيم العمليات المالية والإشراف على إدارة المعابد الصيارفة خدمات إلى العملاء، تضمنت حفظ التحف والمجوهرات في خزانات حديدية، واخترع صيارفة اليونان الشيك كوسيلة للدفع لحماية الأموال.

وفي العصور الوسطى 400- 1400 بعد الميلاد لعب كهنة المعابد واليهود دورا كبيرا في تمويل التجارة والزراعة وقبول الودائع ومبادلة العملات، وساهمت الحروب الصليبية في تدفق المعادن النفيسة من آسيا وإفريقيا إلى أوربا، ورافق نمو التجارة في القرن الخامس عشر ظهور طبقة التجار ورجال الأعمال الذي اعتمد نشاطها على عمليات القروض، وهكذا نشأت عدد من المصارف كبنك برشلونة عام 1401 وبنك فينيسيا عام 1587 وبنك أمستردام عام 1609 وبنك إنكلترا 1694 وبنك اسكتلندا عام 1695.[5]

[5] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 107_ 109.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف ويمكن حصر هذه الوظائف في ثلاث أنواع من الوظائف، تلقي الودائع، منح القروض وإنشاء النقود[6].

1- تلقي الودائع:

تقبل البنوك الاحتفاظ بأموال الجمهور في شكل ودائع لفترات مختلفة قد تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية، أو طويلة كحالة الودائع الادخارية.

عندما تدخل النقود الى داخل النظام البنكي، تأخذ بعدا اقتصاديا وماليا أكثر أهمية، حيث تتحول هذه القوة الشرائية الفائضة عند بعض المتعاملين (العائلات بصفة خاصة) إلى إمكانية واسعة لخلق القرض وتوسيع النشاط، ففي النظام البنكي تصبح النقود أكثر نشاطا وتجمع في هذه الحالة معظم خصائص النقود كرأس مال وما يتبع ذلك من جهة في محاولة استغلالها بشكل أكثر فعالية.

2- منح القروض:

من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية هي منح القروض سواء للمؤسسات عمومية كانت أو خاصة، أو الحكومة أو العائلات وكذلك قطاع العالم الخارجي، وتعتمد في أداء هذه الوظيفة بصفة أساسية على الودائع التي تحصل عليها من الغير.

ولكن هؤلاء الأشخاص(مؤسسات، حكومة، عائلات وقطاع خارجي) تختلف حاجاتهم إلى النقود سواء من حيث المبلغ أو من حيث المدة وذلك تبعا لطبيعة النشاط الذي يقومون به وحجمه.

3 - إنشاء النقود:

البنوك التجارية بإمكانها أن تمنح قروض تفوق ما لديها من نقود حقيقية، وهذه القروض هي بالأساس قروض ائتمانية، أي ناجمة عن مجرد تسجيل محاسبي لعمليات الإيداع والقرض، واستعمال الشيكات في التداول، في هذه الحالة، نقول ان البنوك قد استطاعت إنشاء نوع معين من النقود هي نقود الودائع.

[6] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 13_ 14.

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية.

للبنوك التجارية أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، ليس لكونها متعامل إقتصادي مهم فحسب، بل لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل ويمكن إبراز أهمها في[7]:

1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

2- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

3- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

4- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

6- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين.

7- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

[7] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 19.

المبحث الثاني: ماهية القروض المصرفية.

تعتبر القروض من أهم استثمارات البنك، إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من الأصول وكذا العائد الأساسي للبنك من خلال منحها للأفراد والمؤسسات الاقتصادية وعلية تم التطرق إلى تعريف وأنواع القروض المصرفية إضافة إلى إجراءات منحها.

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية.

أعطيت عدة تعاريف للقروض المصرفية نذكر البعض منها:

بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض البنك أن يسلم المقترض مبلغا من النقود أو يقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بإضافة إلى عوائد القرض، وعمولة البنك[8].

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها[9].

القرض هو أساس نشاط البنوك والمؤسسات المالية فهو فعل الثقة بين الطرفين (المقرض والمقترض) ويتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تراعي المدة المخاطر وبالتالي فكل قرض يتضمن عنصرين: الثقة والفجوة الزمنية ولا يعتبر قرضا إذا لم تتوفر الفجوة الزمنية[10].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف القروض المصرفية بأنها الثقة المتولدة بين البنك والعميل بحيث يقوم البنك بوضع مبلغ من المال تحت تصرف المقترض، على أن يتم سدادها بعد انتهاء المدة الزمنية المتفق عليها، مع حصول البنك على فوائد مقابل ذلك.

---

[8] محمد علي أحمد البنان، القرض المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006، ص، 452.

[9] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

[10] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)، 2011، ص 02_ 03.

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض

الخطوات التي تتبع لمنح القرض يمكن التعبير عنها من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (1): خطوات منح القرض في البنوك التجارية

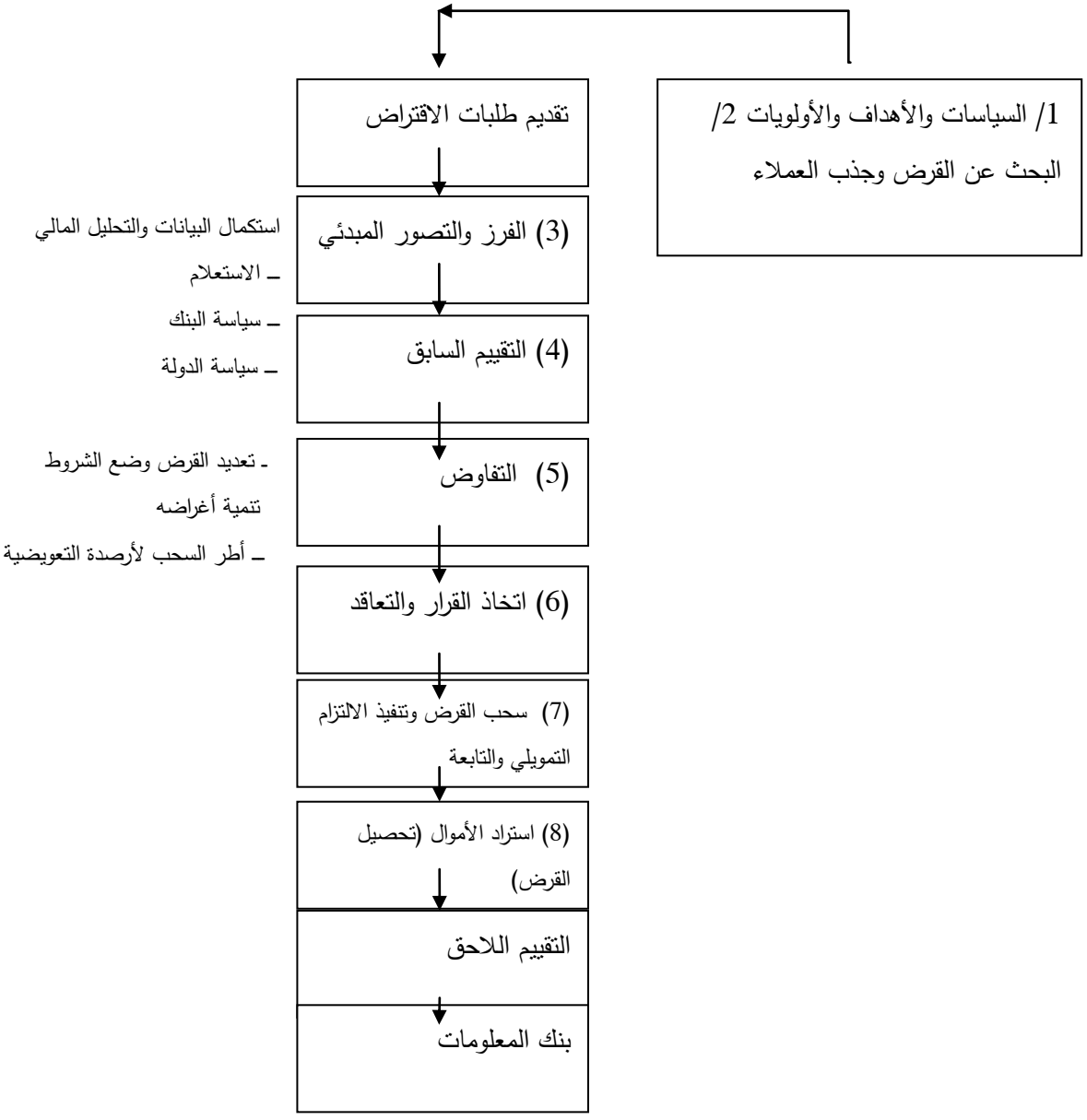

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص134.

تتم إجراءات منح القروض وفق الخطوات التالية:[11]

1- البحث عن القرض وجذب العملاء: حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.

2 - تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب ان تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكون بنك المعلومات.

3 - الفرز والتصور المبدئي: وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني، وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

4 - التقييم (السابق): وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5 - التفاوض: البدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس " أنا أكسب وأنت تخسر".

6 - اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.

7- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8 - استراد الأموال: عند استحقاق الأصل والأقساط، يتم تحصيل القرض.

9 - التقييم اللاحق: والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لإتلافها مستقبلا.

10 - بنك المعلومات: ومن الواجب ادخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة الى البداية الأولى التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

---

[11] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 135_ 136.

المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية.

تصنف القروض على حسب آجالها، وتبعا للمقترضين والاغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة.

1 – أنواع القروض حسب آجالها:

وتنقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى[12]:

1 -1 –قروض قصيرة الأجل: ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمؤسسات.

1 -2 – قروض متوسطة الأجل: ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

1 -3– قروض طويلة الأجل: وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

2 -أنواع القروض حسب الأغراض.

يتم تقسيم القروض حسب الغرض إلى[13]:

2 –1–القروض التجارية والصناعية: تتمثل في القروض الموجهة لتمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية.

2–2 – قروض شخصية أو قروض المستهلك: وهي القروض التي يطلبها المستهلكين لتمويل احتياجاتهم الشخصية، كشراء السلع المعمرة مثل السيارات، ومعظم تلك القروض يتم سداد أقساطها في شكل دفعات شهرية، ويعتبر البعض بطاقات الائتمان المصرفي قروض مستهلك لكنها غير مباشرة.

2 –3 – قروض عقارية: ويقصد بها تلك القروض المستخدمة في تمويل إنشاء المباني الجديدة، أو شراء عقارات قائمة وعادة ما يمتد تاريخ استحقاقها لأجل طويل.

3 -أنواع القروض حسب الضمان:

تقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى[14]:

---

[12] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص، 113.

[13] طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، ط 2، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 342_ 344.

[14] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 116_ 117.

3-1- قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

أ -**القروض بضمان شخصي:** وتمنح دون ضمان عيني بل يعتمد البك على مكانة المركز المالي للعميل.

ب- القروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض أو قروض بضمان الأوراق المالية ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول.

3-2- القروض غير المضمونة: ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذا لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

4- أنواع القروض حسب شخصية متلقي الائتمان:

وتنقسم القروض حسب هذا المعيار الى[15]:

4-1- القروض الخاصة: وهي ما يعقده اشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة.

4-2-القروض العامة: هي القروض التي تمنح للأشخاص العامة كالدولة والمحافظات ووحدات الحكم المختلفة وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان على القدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المعرفية وعلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى مركزها المالي، وعلى مدى محافظتها على تسديد ما سبق أن عقدته من قروض من قبل وعلى وقت اصدار القروض.

[15] خلايفية شافية، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة 051 مذكرة ماجستير، قسم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016. ص. 5.

خلاصة الفصل:

إن البنوك التجارية عون اقتصادي يقوم بأداء وظائف كثيرة وهامة لكل من أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وكذلك الاقتصاد ومن أهم هذه الوظائف منح القروض المصرفية التي لها أهمية بالنسبة للبنك، وبالنسبة للاقتصاد، فهو عبارة عن ثقة متبادلة بين البنك التجاري والمقترض. كما تصنف القروض حسب المدة، الضمان والجهة الطالبة للقرض، التي تقوم على إجراءات منح القروض في البنوك التجارية التي تمر عبر عشرة مراحل.

الفصل الثاني

القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها

تمهيد

- المبحث الأول: القروض المتعثرة (تعريف، أسباب، مراحل)
  - ✓ المطلب الأول: تعريف القروض المتعثرة
  - ✓ المطلب الثاني: أسباب تعثر القروض
  - ✓ المطلب الثالث: مراحل تعثر القرض
- المبحث الثاني: معالجة القروض المصرفية المتعثرة
  - ✓ المطلب الأول: مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة
  - ✓ المطلب الثاني: التحديات المفروضة على المصارف
  - ✓ المطلب الثالث: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

خلاصة الفصل .

تمهيد:

التعثر المصرفي يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية المتشابكة لأن آثاره لا تقف عند صاحب الديون المصرفية فقط، وإنما تؤثر سلبا في أداء الجهاز المصرفي وبالتالي على الاقتصاد الكلي للدولة بشكل عام.

وفي محاولة منا لفهم ابعاد هذه المشكلة فقد خصصنا لهذا الفصل الذي ينقسم الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: القروض المتعثرة (تعريف، أسباب، مراحل).

المبحث الثاني: معالجة القروض المصرفية المتعثرة.

المبحث الأول: القروض المتعثرة (تعريف، أسباب، مراحل).

تختلف تسمية القروض المتعثرة من بنك لآخر فهي تسمى بالديون المجمدة الديون الراكدة والديون العالقة والديون الهالكة والديون الصعبة والديون الحرجة، كما أن للقروض المتعثرة عدة أسباب ووقوعها يمر بعدة مراحل.

المطلب الأول: تعريف القروض المتعثرة.

على الرغم من اختلاف وتعدد التسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة إلا أن تعريفها يصب في قالب واحد في معظم المراجع عرفت كما يلي:

1- يقصد بالفشل المالي والتعثر المالي حالة عدم التوازن التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال) بسبب مجموعة العوامل داخلية وخارجية تضعف من قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مستحقة قبل البنك وكذلك فوائد هذه المستحقات بتواريخ الاستحقاق المتفق عليها مع إدارة الائتمان في البنك التجاري[16].

2- القروض المتعثرة هي التي تنشأ من احتمالات قدرة العميل الوفاء بالتزاماته حق البنك، ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل وفق قدرة البنك باستعادة الفائدة أو أصل المقرض أو كليهما[17].

3- هي تلك القروض المصرفية التي يتوقف فيها العملاء (المدينين) عند دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة[18].

---

[16] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 241.

[17] المرجع نفسه، ص 173_ 174.

[18] بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة عينة من البنوك التجارية، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 15_ 16.

4- هي الديون التي لم يتم اضافة فوائدها الى إيرادات البنك وإنما توضع في حساب مستقل بعد دراسة وتحليل الدين ومقومات وإمكانيات المشروع باعتباره دينا غير منتظما وتكون مخصصات واحتياطات له[19].

5- القروض المتعثرة هي التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق اما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكين المقترضون الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أطاحت به[20].

من التعاريف السابقة يمكن القول ان القرض المصرفي المتعثر هو عبارة عن قرض عجز مقترضه عن سداد أقساطه في وقت استحقاقها المسطر من طرف البنك المقرض مما يجعل القرض متعثر ويجعل البنك يقع في خطر عدم سداد القروض الممنوحة.

المطلب الثاني: أسباب تعثر القروض.

هناك عدة أسباب التي تؤدي بتعثر القروض، حيث أن هناك أسباب تتعلق بالبنك مانح القرض وأسباب تتعلق بالمقترض، وأسباب أخرى خارجة عن سيطرت كل من البنك والمقترض، أي أسباب تتعلق بالبيئة الخارجية، ويمكن ابراز هذه الأسباب كالتالي:

أولا: الأسباب المتعلقة بالبنك: كثيرا ما تقع البنوك ضحية اخطائها هي وليس فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته.

_عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها أو حيازتها والقوانين المنظمة للتداولات، وبيعها والشروط الخاصة بتخزينها، ومدى صلاحية المخازن لتخزين البضاعة.....إلخ.

_عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعيات البضائع المقدمة كضمان والتي تتسم أسعارها بالتقلب الشديد، أو بانصراف المستهلك أو المستخدم لها عنها.

---

[19] فاطمة بن شنة، إدارة الائتمان ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص 59.

[20] هبال عادل، مرجع سابق، ص51.

_ تبادل الضمانات فيما بين عملاء البنك مما يؤدي الى عدم تغطية الضمان الإجمالي لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهؤلاء العملاء[21].

_ السماح للعميل باستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة في حين أنه يتعين أن تستخدم تلك الأموال على دفعات وفقا لحاجة العمل وللجدول الزمني المعد في هذا الشأن.

_ امتناع عن تقديم تمويل إضافي للعميل تكون عادة ضئيلة، فيتعثر العمل ويتوقف العميل عن الوفاء بالتزامات البنك وعندها يتعرض البنك لخطر فقدان كل أو بعض القرض.

_ إصرار البنك على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة للظروف التي تمر بها والتي بسببها قد يتعرض العميل للتعثر[22].

_ مجاملة العميل بمنحه تسهيلات أكثر من الحاجة.

_ التساهل في تحويل الدين المؤقت (القصير) الى دائم (طويل).

_ التوسع في منح الائتمان لمشروعات عالية المخاطر[23].

_ أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة، حيث ينبغي تحقيق التوازن بين الربح والخسارة.

_ تخصيص نسبة كبيرة من القروض والتسهيلات الائتمانية لمقترض واحد، أو توجيه نسبة كبيرة من القروض الى نشاط اقتصادي معين واهمال الأنشطة الأخرى.

_ اتخاذ قرار منح القروض بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى.

_ عدم اهتمام المصرف بالكوادر المصرفية، وذلك بالتأهيل والتدريب المناسب وعدم توفرها بالقدر الكافي، مما يؤدي الى التعثر[24].

---

[21] محسن أحمد الحضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة...الاسباب...العلاج)، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 101_ 103.

[22] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة بدون طبعة، القاهرة، مصر، 2000، ص 23_ 24.

[23] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص، 240.

[24] خلايفية شافية، مرجع سابق، ص 49_ 50.

ثانيا: الأسباب المتعلقة بالعميل:

_حداثة الخبرة في النشاط.

_استخدام القروض في غرض غير الغرض المخصص لها.

_تخاصم أو انفصال الشركاء[25].

_استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك أو عدم التزامه بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك لاستخدام التمويل المقدم للمشروع وعدم التزامه بتقديم بيانات المتابعة أو تقديمها بشكل يتفق مع رغبات البنك ولكن دون أن تكون عاكسة لحقيقة الاوضاع القائمة في المشروع الممول.

ومن ثم يترتب عن ذلك اتخاذ قرارات خاطئة لا تتفق ومجريات الأوضاع الجارية في المشروع.

_فقدان القدرة المالية والإدارية على تخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة العمليات الاستثمارية المختلفة في المشروع، وبالتالي انعدام القدرة على السيطرة على حركة الأموال فيه[26].

_عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره وبالتالي استخدام جانب من أموال المشروع في الانفاق على احتياجاته الخاصة والأسرية مما يؤدي الى استهلاك جزء من رأس المال للمشروع واصابته بإعسار أو توسع العميل في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الشخصية.

_عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل أو اثناءه.

_المبالغة في تسعير ثمن البضاعة نتيجة تقدير العميل للأسواق، كما أنه قد لا يراعي مبدأ المنافسة في الحسبان هذا ما ينتج عنه انخفاض البيع مع زيادة التكاليف واتساع نفقات التشغيل بشكل لا يتناسب مع حجم المبيعات

_عدم المسؤولية الجادة وسوء الإدارة للأموال المقترضة وخاصة إذا كان العمال ليسوا أصحاب المشروع[27].

---

[25] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 239.

[26] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 85.

[27] هبال عادل، مرجع سابق، ص 62.

ثالثا: الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية.

_وجود بعض الظواهر الانكماشية التي ظهرت بالأسواق أخيرا وأدت الى اتساع في الآجال المحددة لهم مما يؤدي الى انخفاض عائدات العميل وبالتالي عدم مقدرته على السداد للبنك في المواعيد المقررة لذلك.

_القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ، وهو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه كنشوب حريق أو وقوع زلزال يودي بالمشروع الممول[28].

_اشتداد المنافسة.

_ارتفاع تكاليف التأمينات والمعاشات.

_التدخل الحكومي في سياسات التسعير.

_ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة[29].

_ سوق محلي محدود ينقصه القدرة على استيعاب وامتصاص الإنتاج والمرونة والتلقائية وعدم تكامل الصروح السوقية ومن ثم لا يكون مشجعا للقيام بإنشاء شركات كبيرة الحجم نظرا لأن السوق لا يستوعب الإنتاج الضخم للوحدات الإنتاجية الحديثة.

_مصاعب تدبير النقد الأجنبي أمام تزايد العجز المتنامي في ميزان المدفوعات للدولة والانخفاض المستمر في قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ..... وبالتالي يجب مراعاة عدم السماح للمشروع بالحصول على قروض وتسهيلات متوسطة وطويلة بالعملات الأجنبية التي لا يزيد تعثرها نتيجة ارتفاع سعر الصرف العملات الأجنبية بمعدلات عالية تفوق ربحية المشروعات[30].

_ إن عدم مواكبة التشريعات لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي والمالي والقصور في تكييف التشريعات المحلية لمواجهة التشريعات الدولية أو التغيرات في أنشطة البنوك أو أساليب يؤدى الى المساعدة في تعثر القرض[31].

---

[28] فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص 28.

[29] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 240.

[30] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 122_ 123.

[31] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 272.

المطلب الثالث: مراحل تعثر القرض.

مر التعثر المالي بعدة مراحل يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المشروع المتعثر، وهذه المراحل يظهرها بوضوح الشكل التالي[32]:

الشكل (02): مراحل تعثر القرض

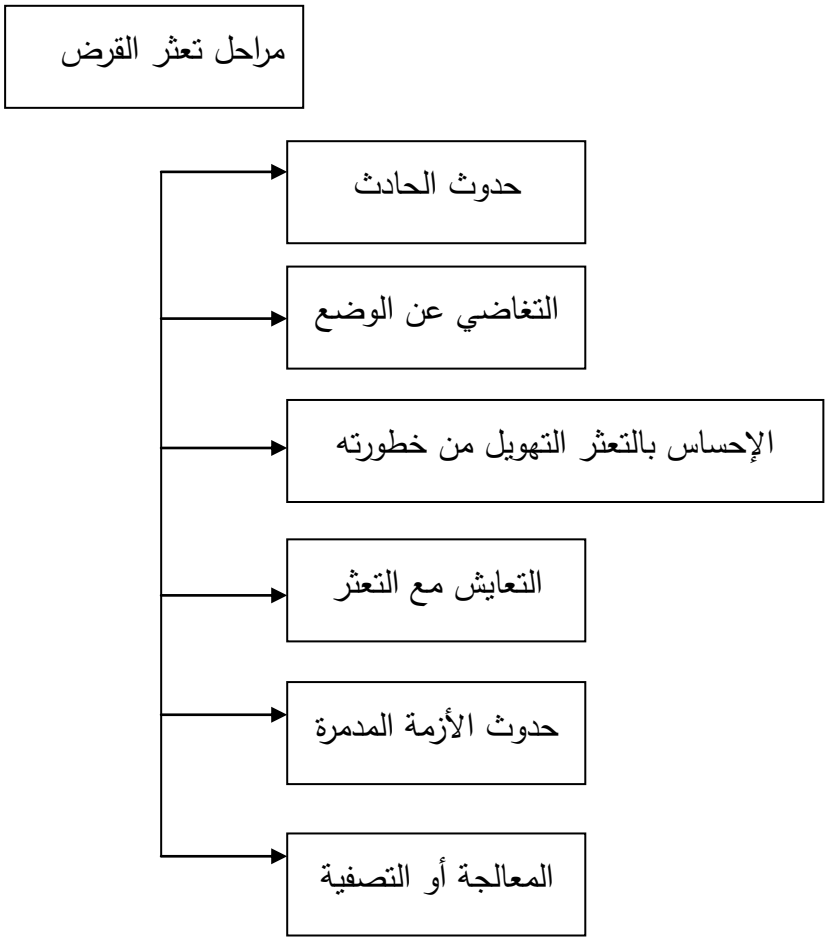

المصدر: محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة(الظاهرة...أسباب...العلاج)، إتراك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص37.

[32] محسن أحمد الخضيري، ص 37.

المرحلة الأولى: مرحلة حدوث الحدث العارض.

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي حيث يحدث حادث عارض "ما" يمثل لحظة اختبار وتحدي للمدير المالي للمشروع، فإذا تنبه له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، ولكن إذا غفل عنه واستهتر به واستهان بخطورته بدأ التعثر ومن أمثلة الحوادث العارضة ما يلي:

_الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائدا سريعا.

_ظهور التزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانب من السيولة أو يمتص السيولة كاملة.

_تحقق خطر داهم لم يستطع المشروع توقعه من قبل ولم يحتاط له القائمين على إدارته.

المرحلة الثانية: مرحلة التغاضي عن الوضع القائم.

وهي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار، لتنبيه القائمين على إدارة البنك والمشروع الى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والدافعة اليها الا ان تجاهل القائمين على إدارة البنك ومقابلة هذا الإنذار من جانب المشروع باستهزاء والسخرية، والتهوين، والتقليل من شأنه مما يدفع المنذرون الى عدم الاستمرار في انذارهم بل التغاضي عن الوضع الحالي.

المرحلة الثالثة: استمرار التعثر والتهوين من خطورته.

وفي هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقما، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، خاصة بعد سيطرة حاشية او بطانة السوء على متخذي القرار ونجاحهم في عزل وتجنيب العناصر المخلصة، ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة الى مشاكل بالغة النمو.

المرحلة الرابعة: التعايش مع التعثر.

وهي أخطر المراحل على الاطلاق، وأكثرها تدميرا لمقومات التواجه داخل المشروع، حيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، وان ما يتم داخله هو مجرد علامات حياة ودليل عليها ليس اكثر، وفي الوقت نفسه يكون المشروع يلفظ أنفاسه الأخيرة.

المرحلة الخامسة: حدوث الأزمة المدمرة.

وتبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر الى الجمهور الخارجي وكسر حلقة أو حاجز التعتيم الإعلامي والارهابي الذي وضعته إدارة المشروع المتعثر، وتحدث الازمة عندما يواجه المشروع حادث ضخم لا يمكن مواجهته بطرق الامتصاص والتعتيم.

المرحلة السادسة: معالجة الأزمة أو تصفية المشروع.

وفي هذه المرحلة يبدأ أصحاب المشروع بالاجتماع مع كل من إدارة المشروع الحالية، وأصحاب الحقوق على المشروع، واستدعاء عدد من الخبراء والمختصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها.

المبحث الثاني: معالجة القروض المصرفية المتعثرة.

تختلف طرق علاج القروض المصرفية المتعثرة حسب ظروف كل من البنك والعميل وكلما تم الكشف مبكرا عن تعثر البنك كلما سهل للبنك التعامل معه وعلاجه وذلك بالدراسة والتحليل بدقة المؤشرات التي تسير بالقرض نحو التعثر.

المطلب الأول: مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة.

هناك عدة مؤشرات يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل القروض، والكشف المبكر عن القرض المتعثر يعد من أهم عمليات الرقابة الداخلية للبنك وبذلك فإن متابعة إدارة البنك لهذه المؤشرات متابعة دقيقة ودراستها يجعلها تحدد طبيعة المشكل في مراحلها الأولى وبالتالي معالجتها منذ البداية، وإيجاد الحلول لها في الوقت المناسب.

أولا: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك[33].

1_المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك[34].

_اصدار شيكات على حساب القرض او الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.

_وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.

_حدوث تغييرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والايداع، وبطبيعة الحال فان ذلك يستوجب ان يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.

_عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.

_ارجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات.

---

[33] هبال عادل، مرجع سابق، ص 77.

[34] جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير عاملة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص 12.

2_المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض[35].

تقديم العميل طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط.

_تكرار طلبات العميل بجدول أقساط القرض، الامر الذي يشير الى أن العميل غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وانه لم يستفد من المهلة التي منحت له لتعزيز قدرته على السداد.

_ظهور مقرضين آخرين لاسيما إذا كانت القروض مكفولة بضمانات.

_الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل.

_ارتفاع نسبة القروض الى رأس المال أو الموارد الذاتية.

_طلب العميل زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية للبنك.

3_ مؤشرات تتعلق بالضمانات[36].

_ تراجع القيمة السوقية للضمانات.

_ قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة اليه.

_ طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، الامر الذي يشير الى ان المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع، أو تقديمها كضمانات لدائنين آخرين.

_ التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك.

[35] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة، المجلة الجزائرية والتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان2017، ص 233.

[36] بن مداني صديقة، مرجع سابق، ص 43.

ثانيا: مؤشرات البيانات المالية للمقترض[37].

1_مؤشرات تعثر القرض من خلال الميزانية.

هناك عدة مؤشرات من خلال ميزانية المقترض يستدل بها على أنه يواجه صعوبات قد تؤدي الى احتمال عدم قدرته على سداد التزاماته ومن أهمها:

_زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين.

_زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين.

_تقلبات حادة في السيولة.

_زيادة الفترة التي تستغرقها دورة الإنتاج.

_انخفاض حجم الأصول الثابتة في بعض النشاطات الإنتاجية.

_زيادة كبيرة في المخصصات، وبصفة خاصة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة.

_انخفاض في قيمة الاحتياطات.

_زيادة كبيرة في الديون طويلة الأجل.

_تغيرات أساسية في هيكل الميزانية.

2_ مؤشرات تعثر القرض من خلال جدول حسابات النتائج[38].

* تراجع المبيعات زيادة حجم المبيعات بشكل مفاجئ وخاصة المبيعات الآجلة.

_ارتفاع قيمة البضائع (المبيعات) المرتجعة.

_تركيز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.

_وجود فجوة كبيرة بين اجمالي الدخل وصافي الدخل.

* زيادة في المبيعات مع انخفاض في الأرباح.

_ارتفاع نسبة المصارف الى المبيعات.

_وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة.

_الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات.

---

[37] هبال عادل، مرجع سابق، ص 80 81.

[38] جمال أبو عبيد، مرجع سابق، ص 16.

ثالثا: مؤشرات أخرى غير عاملة[39].

_تباطؤ النمو في الشركة قياسا بفترات مماثلة لسنوات سابقة.

_يكون التشغيل كميا اقل من طاقة المصنع في حالة إن كانت الشركة صناعية.

_تغيرات في الأسلوب المعتاد فيما يتعلق بسداد ما يستحق للدائنين.

_تغيرات في الإدارة المالية للشركة.

_عدم الرغبة في تقديم الميزانيات والبيانات.

_احتجام الموردين عن منح التسهيلات للشركة.

_لجوء الشركة الى تغير الموردين.

_نقل التركيز في التعامل من عميل معروف في السوق الى عميل جديد مضمون.

_قروض قائمة ممنوحة لتمويل مخزون سلعي لغايات المضاربة

[39] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 244_ 245.

الشكل رقم (3): مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة.

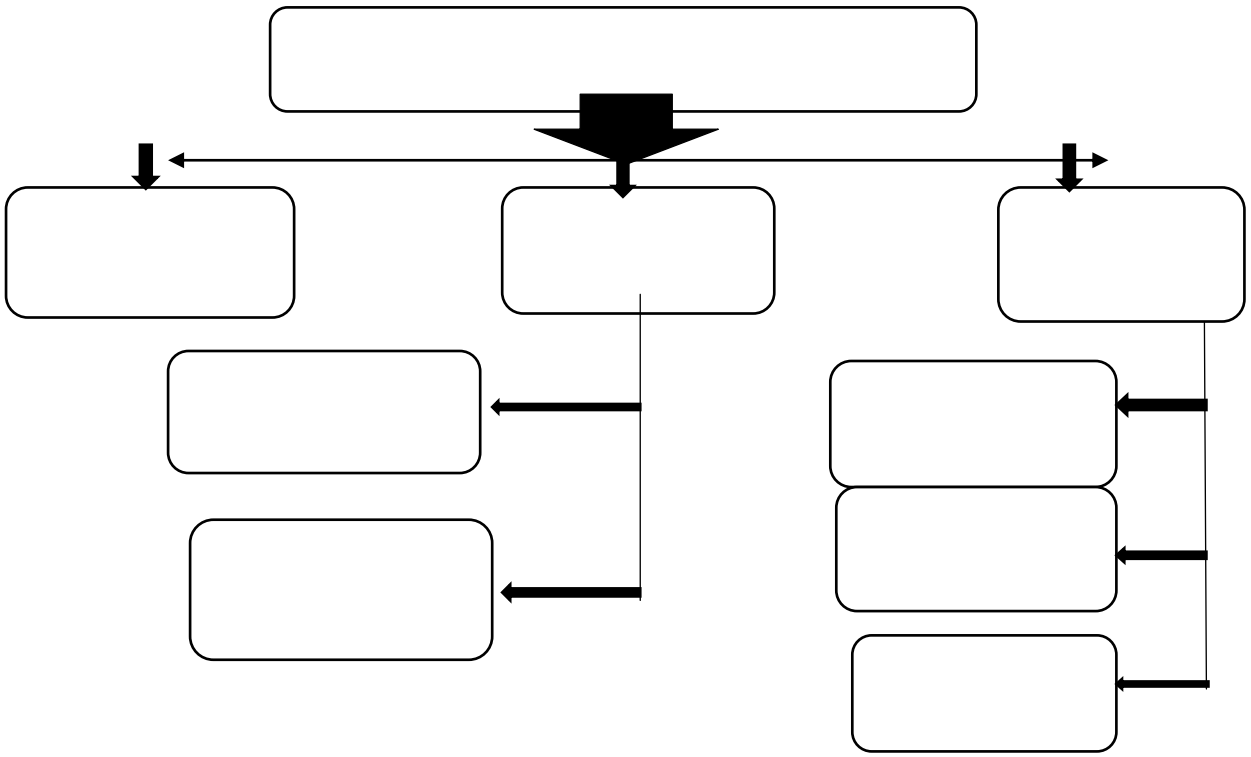

المطلب الثاني: التحديات المفروضة على المصارف.

هناك جملة من التحديات التي يجب ان يقوم بها المصارف لتجنب الوقوع في التعثر أو على الأقل التقليل من وقوعها.

وفيما يلي أبرز التحديات المفروضة على المصارف.

1ـ يتسم منهج التقييم الداخلي للبنوك الذي تفرضه المعايير الجديدة بالتعقيد وارتفاع التكلفة، مما يصعب استيعابه وتطبيقه من قبل العديد من المصارف.

2ـمن المتوقع أن يكون لدى المصارف الخبرة والأنظمة وقواعد البيانات المتعلقة بخسائر القروض، لكي تكون مؤهلة لتطبيق منهج التقييم الداخلي[40].

3ـتطوير مهارات ضباط التحصيل في البنوك، لما لذلك من أثر مباشر على رفع مستوى أدائهم، فكلما زادت كفاءة البنك في مجال تحصيل أقساط القروض الممنوحة كلما انخفضت حدة مشكلة القروض المتعثرة لديه، ولكنه من المناسب في هذا المجال تطبيق أنظمة حوافز خاصة لموظفي التحصيل.

[40] هبال عادل، مرجع سابق، ص 90.

4_أن تتم مشاركة الفروع وأقسام الائتمان بوضع الأهداف المستقبلية للبنوك في مجال الائتمان بحيث تكون هذه الأهداف طموحة ومنطقية في نفس الوقت، وان لا يتم وضع الأهداف من قبل الإدارة العليا أو جهة مركزية وتلزم الفروع بها، حيث أن المشاركة بوضع الهدف تعتبر من ضمن الوسائل التي تساهم في التزام الجهة المنفذة بتحقيق هذا الهدف.

5_يجب أن تنشئ البنوك وخاصة الكبيرة منها أجهزة تحقق من المعلومات أو ما يطلق عليه استخبارات الاعمال، وذلك لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمقترضين الذين لهم تعامل مع البنك أو الأشخاص والمؤسسات الذين يتقدمون بطلبات الحصول على القروض.

6_ضرورة أن يكون البنك ضمن فريق إدارة المشروع الممول في حالة تمويل مشاريع انشائية أو مشاريع استثمارية كبيرة لكي يبقى البنك على اطلاع مباشر على سير العمل في المشروع الممول.

7_أن تكثف البنوك بمختلف أنواعها جهودها في مجال تطوير سوق قروض التجمعات المصرفية، وذلك بهدف توزيع المخاطر من جهة، وتعزيز ورفع مستوى الدراسات الائتمانية من جهة أخرى، حيث ان مشاركة أكثر من بنك في الدراسة تعطيها درجة أعلى من المصداقية والدقة[41].

المطلب الثالث: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة.

تختلف طرق علاج القروض المصرفية المتعثرة حسب ظروف كل من البنك أو العميل، ولذلك وجب على البنك التعامل مع العميل بحذر حتى يستطيع البنك استرجاع كافة حقوقه وبأقل الخسائر.

1_تعويم العميل[42]: يواجه البنك مشكلة تعثر أحد العملاء نتيجة لظروف استثنائية طارئة وليست دائمة، ويكون لها تأثير على قدرة العميل على السداد وبالتالي تصبح هناك صعوبة للخروج من هذه الأزمة دون الحصول على مساندة أو دعم من البنك لإنقاذ العميل واستمرار نشاطه ومن ثم العودة الى القدرة على السداد، وتعتبر عملية تعويم العميل من أول و أهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة الى ثلاث سنوات، كما قد تتضمن عملية تعويم العميل إما جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب

[41] جمال أبو عبيد، مرجع سابق، ص 47_ 51.

[42] بن مداني صديقة، مرجع سابق، ص 53.

ظروف العميل التي تتناسب معها لتمكنه في المستقبل من معاودة نشاطه واستعادة قدرته على سداد دينه المتعثر.

2_انتشال العميل[43]: في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها مع العميل وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل والتي تتناول الجوانب التالية:"

_إعادة وضع النظم المحاسبية والرقابية اللازمة بشكل متكامل وهذا يؤدي الى رفض رقابة ومراجعة داخلية دقيقة مع توفر البيانات والمعلومات السليمة والدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في إعادة القوائم المالية السليمة والتي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة في وقتها المناسب.

_التوصية والعمل باستغلال الجزء غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية بالتنسيق مع سياسات البيع والتسويق لإيجاد التناسق بينهما وتذليل جميع العقبات.

_تجديد الأصول أو الجزء المستهلك منها لرفع الطاقة الإنتاجية وقد يستدعي هذا زيادة رأس المال أو اللجوء الى أسلوب التأجيل التمويلي أو بيع جانب من الأصول غير المستخدمة، واستخدامها في تجديد الباقي منها.

_إعادة دراسة العمالة ومواصفاتها وإمكانية العمالية مما يؤدي الى زيادة الإنتاج وتخفيض تكلفة الوحدة وتحسين الإنتاج وذلك عن طريق التدريب العملي بالداخل والخارج.

3_إنعاش العميل[44]: يتم بموجب هذه المرحلة تحويل العميل من كونه عميل متعثر الى عميل غير متعثر يعمل بكافة طاقته مستعيدا كامل نشاطه وحيويته، ويشترط لهذه المرحلة توافر مجموعة من الشروط الأساسية حتى يتحقق الإنعاش المطلوب للعميل وأهمها ما يلي:

_أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة تشير الى توافر سوق مناسب يستوعب الإنتاج من السلع أو الخدمات التي سوف يطرحها العميل بالسوق.

_أن يكون العميل راغبا وقادرا ومصرا على تجاوز الأزمة.

_أن يكون العائد أو المردود على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة التي سيطبها البنك على القروض الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافي لسداد الالتزامات القائمة على العميل.

---

[43] بن مداني صديقة، مرجع سابق، ص 54.

[44] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 339.

ـأن يكون حجم الائتمان الجديد المطلوب منحه مناسبا، ولا يزيد عن مبلغ القرض الأصلي.

4ـجدولة القرض المتعثر[45].

إن الأساس من قرار إعادة جدولة القرض تكون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته، كأوضاع اقتصادية وطنية أو عالمية أدت الى توقفه عن الوفاء بالتزاماته كما نجد عنده إمكانية كبيرة لاستئناف نشاطه وتحقيق أرباح تكفل سداد القروض، ومن أهم قواعد جدولة القرض.

ـمدى صدق المقترض وتجاوبه السابق مع البنك ونيته في الوفاء بالتزاماته.

ـجدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب ونشاط المقترض وتدفقاته المالية.

ـعلى البنك الاخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلا والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية للمقترض كتغير أسعار الصرف، أو تدخل الدولة قوانين وتشريعات.

5ـرسملة القرض المتعثر[46].

وهو يعني تحويل جزء من قروض البنك على المؤسسة الى المساهمة في رأسمالها ويرى البعض أن رسملة القروض من الحلول ذات الإيجابيات للأسباب الآتية:

ـتحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة.

ـتخفيف أعباء القروض وفوائدها على المؤسسة المقترضة.

ـتوفير المصاريف القضائية على البنك.

في حين يرى البعض الآخر أن رسملة القرض تؤدي الى تغير هيكل التمويل فقط في الوقت الذي تحتاج فيه أغلب المشاريع الى تمويل إضافي، وهو الامر الذي لا تنتجه عمليات الرسملة.

6ـ تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة[47].

إذا وصل البنك من خلال الدراسة والتحليل الى قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة وفوائده فان يلجأ الى إعفاء المقترض عن جزء من المبلغ المستحق عليه في سبيل

---

[45] هبال عادل، مرجع سابق، ص 57.

[46] نفسه، ص 58.

[47] هبال عادل، مرجع سابق، ص 60.

التوصل الى تسوية مقبولة، وعدم اتباع الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات وتتم التسوية الودية وفق الأشكال التالية:

- إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل قيامه بسداد المبلغ المتبقي من قيمة القرض دفعة واحدة.
- إعفاء المقترض من مبلغ معين، مقابل قيامه بسداد جزء من المبلغ المتبقي من القرض وتقسيط المتبقي.
- إعفاء المقترض من مبلغ معين وتقسيط المبلغ المتبقي لتسديده وفق جدول زمني محدد.

7- توريق الديون كأحد أساليب معالجة القروض المتعثرة في البنوك[48].

ويقصد بها تحويل القروض أو الديون المتعثرة الى أوراق مالية يتم تداولها في الأسواق المالية، ومن أهم محددات نجاح عملية التوريق.

_ وجود سوق نشط للأوراق المالية.

_ وجود مؤسسات متخصصة في تداول الأوراق المالية لزيادة الاستثمار وتنشيط سوق الأوراق المالية.

_ بناء منظومة من المؤسسات وشركات توريق الديون.

_ إصدار القوانين والقواعد والأنظمة لعملية توريق الديون.

8- دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى[49].

وهي من اهم طرق التعامل مع الديون المتعثرة، خاصة ما إذا كانت أسباب التعثر تعود الى صغر حجم المشروع، وتتم عمليات الدمج بطرق عديدة من بينها:

_الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.

_الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.

_الدمج التدريجي بين كيانين.

_المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

9- تصفية العميل [50]:

---

[48] بن مداني صديقة، مرجع سابق ص70.

[49] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص347.

[50] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 348.

لا تلجأ البنوك الى تصفية العميل إلا كحل أخير وبعد استنفاذ كافة السبل وكل الحيل الأخرى وبعد تأكد البنك من النواحي الآتية:

_أنه لا سبيل الى معالجة أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها العميل حيث يثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة وأنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأقساطها.

_ إن النشاط الاقتصادي التي يمارسه المنشأة قد وصل مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط وأن المنشأة لا تتوفر لديها القدرة والرغبة والخبرة في التحول إلى نشاط اقتصادي آخر أكثر رواجا.

ومن ثم تقوم البنوك باتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية العميل والحجز على أمواله وأصوله وإشهار إفلاسه وبيع كافة الضمانات المرهونة للبنك لاستيفاء حقوقه طرف العميل.

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل تحديد مفهوم لاهم واخطر مشكلة قد تواجهها البنوك التجارية، وهي تعثر القروض المصرفية واسبابها التي تعود لاحد الاطراف، البنك او المقترض او العوامل الخارجة عن نطاق كل من البنك والمقترض (العميل) كما تضمن هذا الفصل مراحل التعثر المالي والمؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بسير القرض نحو التعثر ولهذا وجب على البنك ان يدرس هذه المشكلة من كل جوانبها حتى يتمكن من تفادي حدوث اي ازمة تعيق نشاطه المصرفي لأنه من الضروري الاهتمام بالطرق الوقائية لتفادي خطر هذه المشكلة، والتوصل للطرق العلاجية لها للتخفيف منها قدر الامكان وباقل الخسائر الممكنة.

الفصل الثالث

القروض المتعثرة وطريقة معالجتها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
  - ✓ المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي
  - ✓ المطلب الثاني :أهداف ووظائف البنك
  - ✓ المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة904
- المبحث الثاني: معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة-904-
  - ✓ المطلب الأول: اجراءات منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
  - ✓ المطلب الثاني: حجم القروض المتعثرة في البنك وكالة المسيلة-904-
  - ✓ المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض
  - ✓ المطلب الرابع: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في وكالة بدر

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك وذلك لدوره في التنمية الاقتصاديّة، من خلال العمليات التي يقوم بها كتقديم القروض وترقية الاستثمارات، كذلك تنفيذ مخطّطات التنمية الريفية ذلك لأنّ دور البنك الأساسي هو ترقية القطاع الفلاحي

ومن خلال التربّص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة المسيلة) كان الهدف من وراءه مقارنة الجانب النّظري المتحصّل عليه مع الواقع العملي به، وهو ما سنراه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة-904-.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث الى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من بين أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي، وذكر أهم الاهداف والوثائق التي يقوم بها كما سنقوم بتعريف الوكالة مكان التربص وكالة المسيلة –904– وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي

عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تغيّرات كثيرة في مهامه وهيكله، وذلك جرّاء الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي وللتعرّف أكثر على هذا البنك سنتناول ما يلي:

1 نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، أسست بموجب المرسوم رقم 82– 106 بتاريخ: 13 مارس 1982 برأس مال ابتدائي 220 مليون دج ، وزع حسب تقسيم معيّن على الوكالات التّابعة، أوكلت له مهمّة تطوير القطاع الفلاحي والأنشطة الريفية المتعلّقة به وكذلك الحرف التقليدية في الأرياف، وكلّ المهن الحرة والمنشآت الخاصّة والمتواجدة في الريف أي كان نوع النّشاط المتعلّق بها وتطوّر هذا البنك على عدّة مراحل إلى غاية سنة 2002 حيث تمّ تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخّصة على جميع الوكالات الأساسية على مستوى الوطن [1].

2 تعريف عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مؤسسة مالية وطنية، أسست بمهمة القطاع الفلاحي وترقية القطاع الريفي وتوسع وتطور نشاطه أصبح يقوم بجميع العمليات المصرفية العادية من حسابات جارية وتوفير واقتراض ضمانات وخدمات متفرّقة غير أنّه يقوم بالدّرجة الأولى بالعمليات الفلاحية نظرا للخبرة المكتسبة رأسمالها الحالي 440 مليون[2].

في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن في يومنا هذا 2861 وكالة و 31 مديرية جهوية يشتغل بنك البدر حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظّف ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف ما قبل قاموس البنوك (طبعة

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيسة محصلة القروض وكالة المسيلة 2019/02/06 على الساعة 10:00 .

[2] نفس المرجع.

2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويحتل كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

3 الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الشكل (04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية

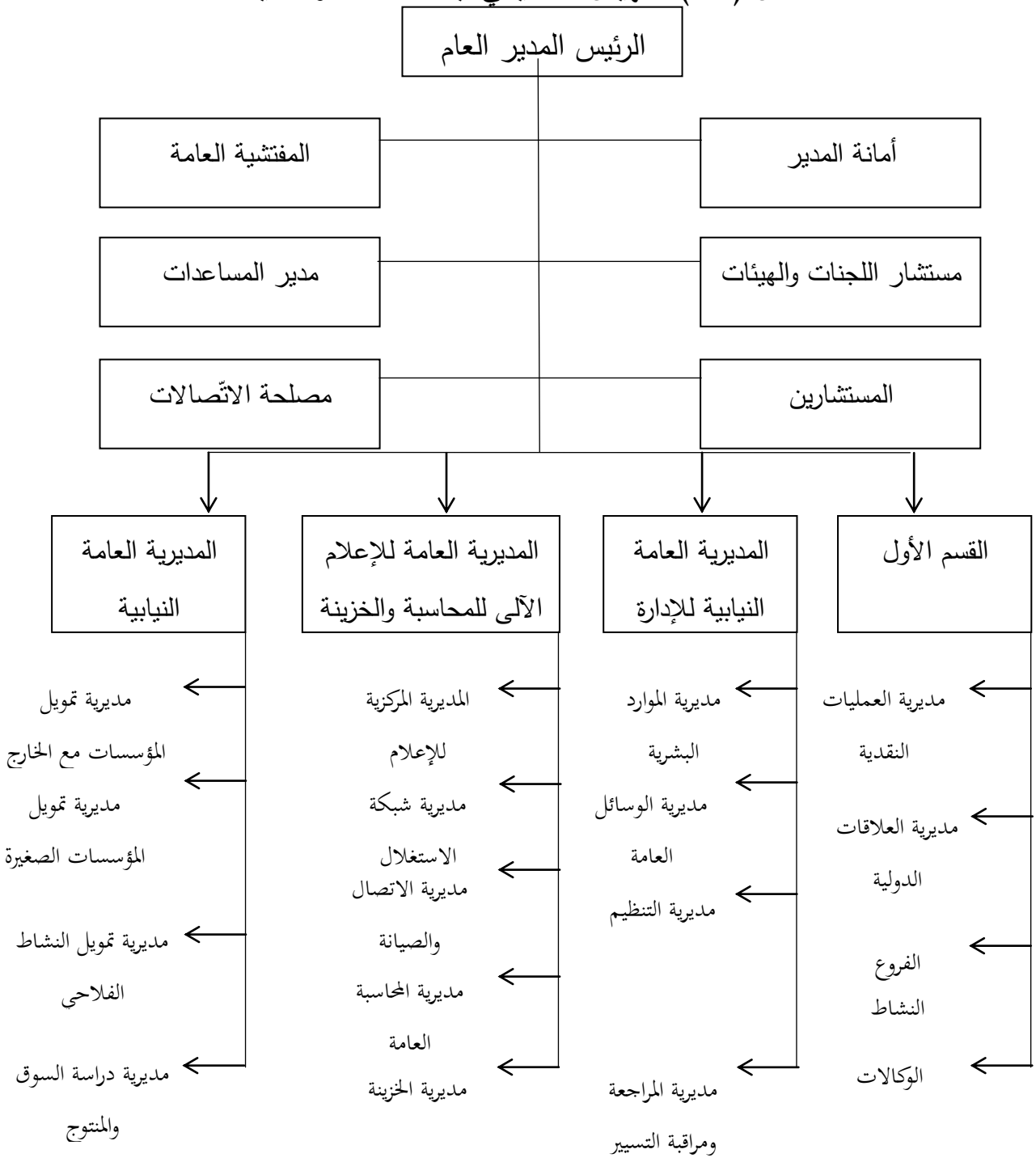

المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة البنك

المطلب الثاني : أهداف ووظائف البنك:

اولا/: الاهداف

إن الإطار الاقتصادي الجديد يحتم على البنك أن يلعب دورا أكثر ديناميكية أكثر من حاجة تمويل الاقتصاد وجمع الموارد، وبذلك وجب عليه جعل عمليات تدخلاته تتسم بأكثر فعالية، حيث يشهد البنك مرحلة تتسم بالضغوطات، كذا قيود المنافسة الناتجة عن وضعية الاقتصاد الحالية وأمام كل هذه الأوضاع وجب عليه إعادة.

النظر في أساليب وتقنيات التسيير التي يتبعها والعمل على ترقية نوعية الخدمات التي يقدمها من أجل إرضاء حاجات عملائه، ولقد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى إستراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي وتتمثل في أفق التفريع المحتمل.

- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- ✓ تحسين العلاقات مع العملاء.
- ✓ الحصول على أكبر حصة في السوق.
- ✓ تطويل الجهود قصد تحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية.

ثانيا/ : وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه، وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات أخف، ومن وظائفه الأساسية نذكر:

- ✓ تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- ✓ تمويل هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف التقليدية والحرف الريفية.

وبصفة عامة يقوم البنك بوظيفتين أساسيتين هما (يأتمن ويؤتمَن) وهو بدوره يأتمن الذين يحتاجون المال (منح الائتمان) لتسيير أعمالهم وبذلك يجنبهم الانتظار ويأمل أن تأتيهم الإيرادات المتوقعة.

ووفقا للقوانين والقواعد التي يتعامل بها في المجال البنكي والمصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مكلف بما يلي:

- ✓ تنفيذ جميع العمليات البنكية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

- ✓ تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود.
- ✓ تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية.
- ✓ التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة (التجار)، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة.
- ✓ وفي إطار سياسة القروض يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـــ:
  - تطوير قدرات تحليل المخاطر.
  - إعادة تنظيم القروض[1].

المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة 904:

يضم الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة المصالح التالية [2]: **(أنظر الملحق رقم 01)**.

1-مدير وكالة المسيلة.

2-معاون المدير.

3-الأمانة العامة.

4-مراقب الجهة الأمامية :يقوم بالإشراف على:

- المكلفين بالاستقبال.
- المكلفين بالزبائن الأشخاص.
- المكلفين بالزبائن المؤسسات.

5-مراقب الجهة الخلفية :يقوم بالإشراف على:

- مصلحة المكلفين بالقروض : تختص هذه المصلحة بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها، كما تتولى دراسة ملفات طلبات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلى لجان القروض، وتتكون هاته المصلحة من ثلاثة فروع هي:

1-فرع القروض الفلاحية : وهو متخصص في منح القروض للفلاحين.

2-فرع القروض التجارية : وهو مكلف بمنح القروض للتجار.

3-فرع الإحصائيات : وهو يتولى القيام بالإحصائيات السنوية أو الشهرية المتعلقة بالقروض الممنوحة.

---

[1] المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة 904 – .

[2] نفسه.

- مصلحة المكلفين بالصندوق : تتولى هذه المصلحة القيام بالمهام التالية :

1-فتح الحسابات للعملاء.

2-قبول الودائع.

3-إجراء عمليات السحب على الحسابات.

4-إجراء عمليات الدفع على الحسابات.

- مصلحة المكلفين بالمحفظة والتحويل : وتتم عملية الدفع والسحب بشبابيك خاصة، أما عن هذه المصلحة فتضم فرعين هما:

1- فرع المحفظة : ويتولى القيام بالمهام التالية:

-خصم الأوراق التجارية للعملاء :حيث يقوم البنك من خلال تقديم الأوراق إلى البنك المركزي لخصمها، ويتقاضى البنك عمولة معينة مقابل ذلك تتمثل في الفرق بين سعر الخصم وسعر إعادة الخصم.

-عملية المقاصة : وتتم هذه العملية في غرفة المقاصة بالبنك المركزي، أين تتم عملية التقاص بين شبكات مختلف البنوك.

2 -فرع التحويلات : يعمل هذا الفرع على التحويلات المختلفة من حساب لآخر لصالح عملاء البنك.

- مصلحة المكلفين بالأموال الالكترونية.
- مصلحة المكلفين بالتجارة الخارجية :تختص هذه المصلحة بالعمليات التالية :

- القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الاعتماد.

- القيام بعمليات التوطين المصرفي .

- التحويلات المختلفة للأموال من وإلى الخارج .

- إجراء الإحصائيات المختلفة المتعلقة بالعمليات الأجنبية إضافة إلى المراجعة وتصفية الحسابات .

- مصلحة المراقبة والأمور الإدارية :تهتم هذه المصلحة بالشؤون التالية:

- الموارد البشرية وكلما يتعلق بأجورهم وعطلهم والمكافآت الخاصة بهم وكذا الدورات التكوينية المنظمة لأجلهم.

- الأمن والأرشيف والمراقبة الداخلية.

مصلحة المكلفين بالشؤون القانونية والنزاعات :وتقوم بـــ: الإعلانات، الاحتياجات والدعاوى وغيرها من المهام

الشكل رقم (05): هيكل المكلفين بالقروض

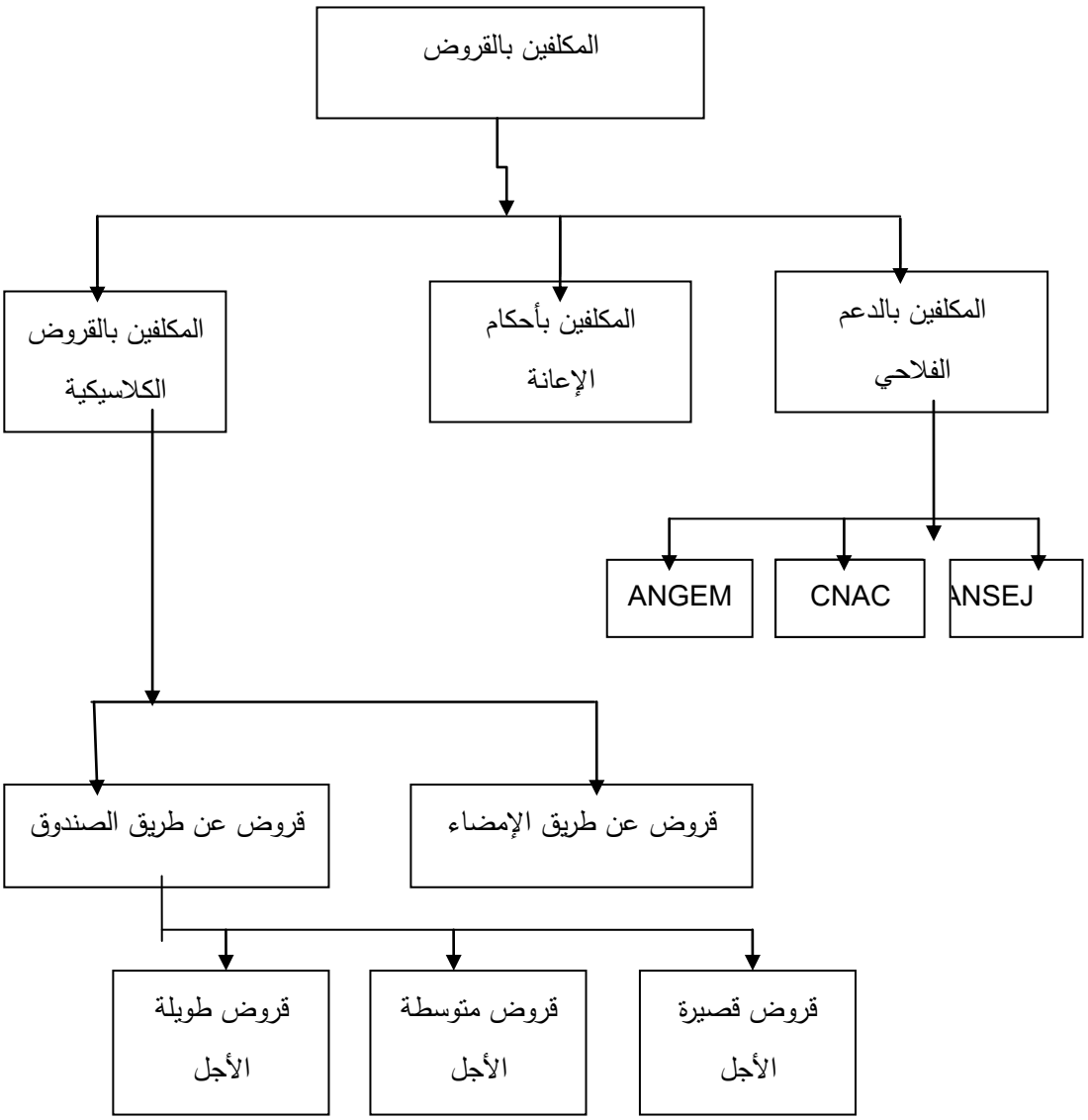

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من البنك.

المبحث الثاني: معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة-904-.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وكالة المسيلة-904- في منح القروض، وكذلك حجم القروض المتعثرة في الوكالة ومنه الى الأسباب التي تؤدي الى تعثرها وسياسة تحصيلها.

المطلب الأول: إجراءات منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قبل منح القرض يقوم البنك بعدة إجراءات أهمها[1]:

1 -الشروط الواجب توفرها في المقترض

- السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19) سنة.
- أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية.
- أن لا يخل النّشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.
- أن يكون النشاط فعالا ويقوم بخلق فرص عمل جديدة.
- الدّراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

2- الوثائق اللازمة لمنح القروض:

إنّ البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض، لكن في غالب الأحيان يتكون الملف من الوثائق التالية:

طلب خطّي، السجل التجاري وشهادة الإعفاء من الضرائب، شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتّأمينات، مجموعة الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة وعقد الملكية أو الإيجار ووثيقة أسعار المعدّات (فواتير).

3_دراسة ملف القرض

فإذا كان طالب القرض ملفه كاملا، فيجب على البنك دراسته في مدّة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتتمّ الدّراسة حول محورين تقنيي، اقتصادية ومالية ودراسة الضمانات المقدمة. يتم منح القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

[1] معلومات محصلة عن طريق مقابلة في بنك البدر وكالة المسيلة_904_ المسيلة في 2019/02/06 على الساعة 10:00.

- اتصالات بين المقترض والبنك من أجل التفاوض.
- تقديم المقترض للملف المذكور أعلاه.
- القيام بالدراسة التحليلية وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرف والتي تمثل أهم النسب التي يعتمد عليها البنك ليقوم بتحليل وضعية الزّبون ماليا ويأخذ بياناتها من الميزانية المالية وتتمثل في: نسبة التمويل الذاتي، نسبة الأصول، نسبة التمويل الخاصة، نسبة السيولة الخاصة، نسبة القدرة على السداد، نسبة السيولة العامة، نسبة الخزينة الآتية.
- الزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ويتمّ ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتمّ كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.
- عرض الملف على لجنة القرض لاتّخاذ قرار القبول أو الرفض وهذا في أجال 3 أشهر من بداية تقديم الطّلب.

أ. **حالة الرفض:** يرفض طلب لعدّة أسباب:

السمعة السيئة، عدم صدق القوائم المالية وفي حالة إذا ما كانت الضمانات غير الكافية، نقص الشروط اللازمة والخاصة إمّا بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يقوم بالطعن مرتين:

-مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض.

-مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

ب. **حالة القبول:** في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك الخاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السّداد، أو خطر معدّل الفائدة (السيولة) خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدّة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورّد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض) ويتم وضع جدول اهتلاك القرض العميل.

المطلب الثاني: حجم القروض المتعثرة في البنك وكالة المسيلة-904-

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية إلى مشكلة تعثر القروض التي يمنحها، أو كما يسمى في البنك بخطر عدم السداد، وفيما يلي سنحاول عرض تطور نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2018.

الجدول يوضح نسبة القروض المتعثرة في بنك بدر وكالة المسيلة من (2016 _ 2018).

السنة	2016	2017	2018
حجم القروض(دج)	1 144 271 581	1 622 194 884	2 815 732 638
حجم القروض المتعثرة (دج)	273 158 411	285 000 000	253 700 000
نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض (%)	23.87	17.56	9.01
نسبة مخاطر الائتمان	0.23	0.17	0.09

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من البنك.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في تناقص مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2018، هذا مما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتبع سياسة صحيحة وناجحة في معالجة وتحصيل القروض المتعثرة لديها.

المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض.

أسباب التعثر كثيرة فمنها ما هو متعلق بالبنك وأخرى متعلقة بالعميل، وأسباب أخرى خارجة عن إرادة كل من العميل والبنك.

1- الأسباب المتعلقة بالبنك:

من خلال المقابلة التي أجريت في البنك تبينت لنا الأسباب التالية:

- عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعمقة للقرض المطلوب ومعرفة ما إذا كان المشروع ناجح أم لا.
- عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل طالب القرض.
- عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك عند زيارته للمكان الذي يزاول فيه العميل نشاطه.
- قلة الزيارات الفجائية للعميل في مكان عمله.

– طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل مما يجعله غير قادر على التحكم في العميل، وبالتالي تأخر دخول فوائد البنك المتوقعة.

– عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها.

– كثرة تمويل المشاريع التي تتميز بمخاطر مرتفعة مثل دعم تشغيل الشباب الذي تبلغ نسبة خطورته 100%.

2– الأسباب المتعلقة بالعميل:

من الأسباب التي تتعلق بالعميل نذكر:

– تقديم معلومات خاطئة للبنك، وفي بعض الأحيان تكون هذه المعلومات مزورة من أجل تضليل البنك.

– استعمال مبلغ القرض في أغراض أخرى غير النشاط المصرح به، مثل سداد ديون أخرى أو شراء منزل أو شراء سيارة.

– عدم دراية المقترض بكيفية تسيير مشروعه، وهذا من أكبر الأسباب التي أدت إلى تعثر القروض في الوكالة.

– قيام العميل بتزوير ميزانيته، وتعمد التصريح برقم أعمال سالب (خسارة).

– قيام العميل ببيع ما تم الحصول عليه من البنك، ونجد هذه الحالة بشكل كبير في حالة ما إذا كان القرض خاص بشراء سيارة أو شاحنة.

– تهرب العميل من سداد أقساط القرض وإطالة المدة أملا في أن يقوم البنك بالتنازل عن حقوقه مع مرور الوقت.

– عدم قدرة العميل على تسويق منتجاته.

3-الأسباب الخارجية:

من الأسباب الخارجية نذكر:

- نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود الى المحيط العام للبلاد.
- منح قروض لأشخاص غير مؤهلين وغير اكفاء لديهم قدرات ضعيفة في التسيير.
- عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة هذه المشاريع الممولة من طرفها.
- غياب الدقة في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات وتقدير الضمانات المقدمة لها.
- منح الائتمان دون التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين من مصادر خارجية.
- عدم تقديم معلومات صحيحة عن العميل والمشروع المراد تمويله.
- ضعف القدرات الادارية للمقترض.
- تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة.
- غياب سياسات اقراضية سليمة.
- عدم وجود بنك للمعلومات.

المطلب الرابع: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في وكالة بدر.

تتم معالجة القروض المصرفية المتعثرة في بنك بدر وكالة المسيلة على النحو التالي[1]:

1- المعالجة في الحساب التجاري:

إن الحقوق التي على الزبائن تعتبر غير مدفوعة لما لا يستطيع المكلف بتسيير هذه القروض على تحصيلها من خلال الحساب الجاري للزبون في مواعيد تحصيلها عند حلول آجال الدفع المتعاقد عليها، أو عند إعادة تسجيل الشيكات المخصومة في حساب الزبون و التي عادت من عمليات تحصيلها عبر القنوات العادية غير مدفوعة، وبالتالي يقوم مدير الوكالة بفتح حسابات خاصة لتسجيل حادث عدم الدفع بالنسبة للقروض القصيرة الأجل (الشيكات و السندات التجارية المخصومة و كذا السندات التي حصلت على تعهد البنك) و تسمى غير مدفوعة عند الدفع ، وتعود مسؤولية تسيير هذا الحساب إلى الوكالة وفقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال .

[1] مقابلة مع السيد دبش رياض، مكلف بإدارة المخاطر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة 904 –، بتاريخ 2019/03/12، على الساعة 9:30.

وهذا بالعناية اللازمة لمثل هذه الحالات و خاصة من حيث إعلام عند فتح أي حساب من هذه الطبيعة إلى المديرية الجهوية و المديرية المركزية للقروض و مديرية متابعة الالتزامات وتحصيل الحقوق، و إعداد تقرير حول هذه الحسابات من حيث تحصيل ما تتضمنه من حقوق، هذه المديريات من الممكن أن تعطي تعليمات خاصة إلى الوكالة لكي تحافظ على مصالح البنك في هذا المجال.

لا يمثل فتح هذا الحساب هو نهاية الإجراءات الواجب أن يتخذها البنك، بل يقوم بمطالبة الزبون عبر مختلف الوسائل برد ما عليه أو ما انجر عليه في الأول من ديون اتجاه البنك و حتى لو لزم الأمر بوضع رزنامة لمواعيد جديدة لإطفاء هذا الحادث و هو ما يسمى بالتحصيل الودي.

إن وجود مثل هذا الحادث يؤدي إلى وقف استعمال مختلف أنواع القروض التي وضعت في أول الأمر تحت تصرف الزبون من طرف البنك.

مرحلة ما قبل المنازعات القضائية:

وهي المرحلة التي تكون ما بين حلول أجال دفع قرض و تحويل الملف إلى مصلحة المنازعات القضائية والتي من الواجب أن تتكفل بها الوكالة و المديرية الجهوية بمساعدة الأعوان القضائيين (المحضر القضائي) وقد تكون من نتائجها الحالات التالية:

- التحصيل لا رجعة فيه للتسديد.
- التفاوض على رزنامة جديدة للتسديد مرفقة بمجموعة من السندات لأمر مع رسالة تتضمن التزام لا رجعة للتسديد.
- العمل على تحقيق الضمانات.
- اقتراح تحويل الحقوق إلى حساب الحقوق المتنازع عليها إذ أنه على المدين أن يسدد ما عليه من الديون خلال اجل أقصاه 60 يوم من تاريخ حلول أجال الدفع و إلا استعملت جميع الطرق القانونية لاسترجاع حقوق البنك و فسخ العلاقة مع الزبون.

1-الأعذار و الزيارة:

عند ملاحظة على مستوى الوكالة أي حادث عدم دفع من طرف زبون عند حلول أجال الدفع، على الوكالة إخبار المديرية الجهوية و المديرية المركزية المختصة بتحصيل الحقوق .

وخلال يومين، على الوكالة أن تبعث إنذار تدعوه فيه إلى دفع ما عليه من مستحقات تجاه البنك **(أنظر الملحق رقم2)**.

وعند البدء باتخاذ الإجراءات التفاوضية و غيرها، ومنها الزيارة التي من الواجب أن تقوم بها الوكالة بعين المكان الذي يعمل فيه المدين وإعداد محضر معاينة، وإذا ما طلب الزبون مهلة أخرى أو وضع رزنامة أخرى لدفع ما عليه من الديون، وهذا بعد تقديم طلب جديد إلى المديرية المركزية عبر مديريته الجهوية التي تضع بالطبع رأيها في هذا الطلب بإرفاقه مع الرزنامة الجديدة لتحصيل الحقوق، أي تخلص الزبون من ديونه اتجاه البنك.

وفي حالة الموافقة على هذا الطلب يعاد النظر كليا في كل الضمانات المقدمة من طرف الزبون مع إمكانية إضافة ضمانات أخرى .

أما في حالة أن لم يقم الزبون بدفع ما عليه من الديون في أجال دفعها، أو لم يرد على رسالة البنك التي تدعوه إلى معالجة حالة عدم الدفع خلال أجل 30 يوم، فإن البنك يقوم بإجراءات أشد قوة على مستوى المديرية الجهوية.

بالموازاة مع ذلك على المديرية الجهوية إذا ما تجاوزت الحقوق المطلوبة من المدين مبلغ 500.000دج التدخل لتدعيم الإجراءات الأولية التي تقوم بها الوكالة في تحصيلها، و هذا بإرسال اعذر تحت إمضائها للزبون المتعثر و منحه أجل آخر أقصاه 15 يوم، و إلا اضطرت إلى اتخاذ الإجراءات أكثر حزما باتجاهه.

كما أنها من الواجب أن تقوم بإجراء زيارة للمدين في مكان عمله، وتحرر ملخص المحدثات التي تبعث به إلى المديرية المركزية.

أما على مستوى المديرية المركزية لتحصيل الحقوق فإن هذه الأخيرة تتدخل في مجمل ملفات الحقوق الغير مدفوعة سواء كانت هذه الحقوق تابعة لقروض بنكية أو في حسابات جارية تم منحها بتراخيص أو بغير تراخيص.

وفي هذا المجال وبالإضافة إلى الدعم و النصح للمديريات الجهوية، فإنها تقوم بدورها باتخاذ بعض الإجراءات لتدعيم تحصيل الحقوق و منها :

- استدعاء الزبون.
- القيام بزيارة لدى الزبون.

- إرسال إعذار وحجز ما لدى الغير.

تحقيق ضمانات.

- تحويل الحساب إلى حساب الحقوق المتنازع عليها Créances en souffrances.

2- إرسال رسالة حجز للمدين ما لدى الغير:

عندما لا يستجيب الزبون إلى رسالة الاعذار، تقوم الوكالة بإرسال حجز للمدين ما لدى الغير و مع تبيان الرقم الاستدلالي والعنوان برسالة مؤكد عليها مع تبيان الاسم بدقة.

وهذه الرسالة يجب أن تبعث إلى جميع المديريات المركزية للمنازعات القضائية، ولجميع البنوك العاملة في الجزائر، وإذا لم تصل الوكالة إلى إجابة على الرسالة الأولى، عليها التأكيد في أجل 60 يوما على هذه العملية التحصيلية.

وإذا لم يجدي هذا الإجراء نفعا، وكانت المبالغ المالية المجمدة تغطي الديون التي على الزبون فإن الوكالة تقوم بإبلاغ المديرية المركزية للمنازعات القضائية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحرير العريضة اللازمة، لتحرير هذه المبالغ من التجميد.

وإذا لم يجد هذا الإجراء نفعا و كان الحساب ذو رصيد أقل من المبلغ المطالب به، فإن الوكالة تقوم بمتابعة و مراقبة تغير الرصيد إلى مستوى المبالغ المطالب بها، وهذا بإرسال مثل هذه الرسائل في مراحل متتابعة إلى البنوك الزميلة.

3- إرسال تبليغ إنذار في إ طار تسوية ودية عن طريق المحضر القضائي:

في حالة فشل أول رسالة حجز للمدين ما لدى الغير، ولم تأتي بنتائج إيجابية وفشل المفاوضات الودية (رسالة أعذار و الزيارة الميدانية)، فإن الوكالة تقوم بالاتصال بالمحضر القضائي لتكليفه بإرسال تبليغ إنذار في إطار تسوية ودية لكي يتخلى المدين على ما عليه من ديون اتجاه البنك بين يدي المحضر القضائي .

إن هذه المرحلة ستسمح بتدعيم المرحلة القضائية، لما تؤول مختلف هذه الطرق إلى الفشل و إعطاء الفعالية اللازمة للمساعي الودية مع المدين خاصة إذا كانت هذه المساعي محققة من طرف مهني كالمحضر القضائي.

4- تحقيق الضمانات:

إن هذه المرحلة من مراحل تحصيل الحقوق يلجا إليها البنك في حالة فشل رسائل الأعذار و حجز للمدين ما لدى الغير و المساعي الودية، وهي التي يسمح بها رئيس المحكمة المختصة إقليميا، الملتمس منه عن طريق عريضة تقدمها الوكالة .

وهذه العريضة من الواجب أن تقدم بعد 15 يوما من إرسال رسالة التبليغ في إطار تسوية ودية بقيت بدون نتائج تذكر.

5- طريقة Injoction de paiement:

تستعمل هذه الطريقة في التحصيل ما قبل المرحلة القضائية لما تكون الحقوق المطالبة بها حقوق سائلة تجاوزت أجال دفعها ومستحقة ويكون إثبات وجودها كتابيا، ويقصد بذلك أن هذه الحقوق حان أجل ردها للبنك و مبلغها مبلغ معروف و نهائي واجب الدفع في الحين، وتتمثل هذه الطريقة في التحصيل في الواقع العملي كما يلي:

- ✓ سحب الوثائق اللازمة من كتاب الضبط .
- ✓ إيداع نسختين من هذه الوثائق المسحوبة مسبقا مع الوثائق الثبوتية لتدعيم تبيان هذه الحقوق للبنك على المدين قبل كاتب الضبط.
- ✓ بعد 15 يوم، يمكن للوكالة أن تقوم بهذا الإجراء و ذلك بسحب هذه الوثائق الممضاة من قبل كاتب الضبط.
- ✓ التقرب من المحضر القضائي ليقوم بتسليمها إلى المدين.
- ✓ في حالة عدم الإجابة على هذه الرسالة في اجل أقصاه 15 يوم بعد التسليم الرسمي لها، يعاد طلب من كتابة الضبط أن تتحول إلى عريضة تطبيقية.
- ✓ يتم سحبها بعد 10 أيام.

6- الطلب بالدفع الكلاسيكي :

وهي الحالة التي يقوم بها الدائن بإحضار المدين أمام المحكمة المختصة إقليميا لإجباره على دفع مجمل حقوق البنك وهذا في الحالات التي يتم فيها تبيان أن تحصيل حقوق البنك عن طريق المساعي الودية أصبحت مستحيلة.

كما أنها مستحيلة لما تكون الطريقة السابقة(Injoction de paiement) غير ممكنة التطبيق لعدم تطابق الحقوق البنكية مع شروط أن تكون هذه الحقوق سائلة، مستحقة الدفع في الحين و مبلغها معروف بصفة نهائية، أو أن رئيس المحكمة أو القاضي رفض إمضاء و تبليغ هذه الرسالة لاعتباره إن هذه الحقوق غير مبررة.

7- الحجز التحفظي على العقارات:

وهي الطريقة التي من خلالها يمكن وضع تحت يدي العدالة الأموال العقارية للمدين، وذلك لمنع هذا الأخير من التصرف فيها من بيع، أن تندثر أو تفقد من قيمتها، وهذا الإجراء من الممكن القيام به على الرغم من أن الحقوق لم يتم حلول أجال دفعها .

8- وضع رزنامة دفع الحقوق البنك من حساب حقوق متنازع عليها على وشك التسوية :

يتم وضع هذه الرزنامة لرد الحقوق من طرف الزبون، بعد أن يقدم طلبا كتابيا لإعادة جدولة أجال الدفع، التي قد تكون شهرية، فصلية، سداسية.

وفي حالة الموافقة على طلب الزبون فانه على الوكالة أن تقوم بتحقيق هذه الآجال الدفع الجديدة ، بإمضائه على سلسلة من السندات الأمر التي تمثل الآجال الجديدة مع رسالة التخلص لأجل من الديون.

خلاصة الفصل:

إن البنوك هدفها الأساسي تحقيق الأرباح من خلال تجميع الموارد وتمنحها بشكل قروض، لكن قد تكتفي البنوك عدة مخاطر متعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية ومن أهمها تعثر القروض الممنوحة، والتي تحقق خسائر كبيرة للبنك وتؤدي به إلى الإفلاس، ولذا وجب على البنوك اتخاذ الطرق الوقائية والإجراءات اللازمة لتجنب مشكلة القروض المتعثرة، ومن أهم هذه الإجراءات التأكد من سلامة خطوات منح القروض وسلامة الدراسات الائتمانية وتحليل المركز المالي للعميل قبل منح القرض.

خاتـــمة

خاتمة

تمحور بحثنا حول التعرف على القروض المتعثرة، من حيث المفهوم العام لها وكذا أهم الاسباب والمؤشرات الدالة عليها، وصولا إلى الطرق والاليات اللازمة لمعالجتها.

ولتسليط الضوء أكثر على موضوع الية معالجة القروض المصرفية المتعثرة ارتأينا التزود بمعلومات أكثر واقعية وميدانية، وتم اختيار وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة للتطبيق الميداني.

اختبار صحة الفرضيات:

حيث قامت دراستنا على ثلاثة فرضيات تمثلت في:

بالنسبة للفرضية الأولى: القروض المتعثرة هي القروض التي عجز فيها مقترضوها عن سدادها في تواريخ استحقاقها.

القروض المتعثرة هي القروض التي عجز فيها مقترضوها عن سدادها في تواريخ استحقاقها، ان بسبب حدث غير محسوب أو مشاكل أو اختلالات أطاحت به، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

بالنسبة للفرضية الثانية: ان القروض المتعثرة لا تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية.

تمثل ظاهرة القروض المتعثرة ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية وخاصة الجزائرية منها وهذا بسبب ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا إعادة رسملة البنوك على اعتبار أنها عمومية ساهم بشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة– 904– تقنيات وسياسات معينة من شأنها معالجة القروض المتعثرة.

أن بنك البدر يسعى إلى وضع خطط وطرق علاجية تسمح له بتحصيل مستحقاته، فقام بوضع إجراءات لمساعدة العميل للخروج من التعثر وذلك بتقديم سياسات ترشيديه واستثمارية أو تعويم نشاط العميل.....الخ. وذلك بالحفاظ على عملائه وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

نستطيع القول أن هذه الدراسة قد اسفرت على مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في:

1. القروض المتعثرة من أخطر المشاكل المصرفية لأنها تؤثر على موارد البنك التي هي أساس ربحيته، وهي ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر.

2. تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة ودراية بأصول المعالجات القانونية والاقتصادية والادارية للقروض المتعثرة.

3. يعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على البنك ففي حالة الموافقة على منح التسهيلات فالنتيجة تكون التعثر تلك التسهيلات وفي حالة الرفض يكون هناك فقدان فرصة الكسب لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني الى دراسة تحليل وافية لجعل المخاطر عند حدها الأدنى.

4. من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل وذلك من حيث القيمة السوقية.

5. تكون معالجة القروض المتعثرة من طرف البنك والعميل.

6. ان أسباب التعثر ترجع بصفة عامة إلى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط البنكية السليمة، خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما ان الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو راجع للظروف العامة.

7.تبين من خلال الدراسة الميدانية أن البنك دائما يسعى إلى الحلول الودية في تحصيل القرض ولكن العميل لا يمتثل إلا للمتابعة القضائية.

8_ عدم وجود متابعة مستمرة للعميل جعلته لا يبالي بالدين الذي عليه.

9_ إن تدخل الدولة بإعادة رسملة البنوك و هو ما جعل هذه الأخيرة لا تتأثر عند حدوث التعثر بالتالي فإنها لا تبالي أي لن الدراسات لدى البنوك التجارية الجزائرية لا تأخذ حقها

10 ان ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص لمواجهة مثل هذه الحالات التي قد تظهر حتى و ان حرص البنك انتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض او المعدوم

التوصيات:

من أهم التوصيات التي يمكن ان نستنتجها من خلال الدراسة ما يلي:

1_يجب على ادارة البنك تضع استراتيجيات أكثر ملائمة من أجل تفادي تعثر القروض، كأن يقوم البنك تحديد وتطوير الأنشطة الداخلية لدراسة المراكز المالية للزبائن ومتابعة القرض الممنوح لضمان استرداده.

2_محاولة البنك الكشف المبكر للقرض المتعثر واتخاذ القرار المناسب والسليم للتقليل منه.

3_على البنك إنشاء إدارة ائتمان متخصصة بالقروض المتعثرة تتكفل بدراسة حسابات المقترضين من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض.

4_توفير برامج تدريب مكثفة لموظفي وضباط القرض والعاملين في اللجان الائتمانية ومتخذي القرارات وبما يمكن تلك الكوادر من اتخاذ القرار الائتماني السليم الذي يجب البنوك الوقوع في القروض المتعثرة.

5_توفير نظام تنسيق فعال للقروض بعمل اليات وتبني معايير موحدة تلزم جميع البنوك العمل بموجبها، وتنفذ تحت رقابة واشراف وباستمرار، واتخاذ اجراءات عقابية فاعلة من قبل البنك المركزي في حالة مخالفة اي بنك لها.

6_إصدار تشريعات فيما يخص معالجة القروض المتعثرة، توافق كلا الطرفين الدائن والمدينين.

7_ضرورة ان يكون البنك ضمن فريق ادارة المشروع الممول في حالة تمويل مشاريع انشائية او مشاريع استثمارية كبيرة، لكي يبقى البنك على اطلاع مباشر على تسيير العميل للمشروع الممول ان.

8_ تقوم البنوك بإجراء دراسات سنوية او نصف سنوية لتقييم العقارات المرهونة لصالحها كضمان لديونها وذلك.

آفاق البحث:

أرجو أن أكون قد ساهمت ولو بقدر بسيط في الالمام بمختلف جوانب الموضوع و إزالة الغموض الى اننا نامل ان تكون نقائص هذه الدراسة منطلق البحوث و دراسات مستقبلية أخرى و من اجل ذلك نقترح بعض المواضيع البحثية:

_ استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية.

_ اشكالية القروض المتعثرة .

_ سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية.

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المراجع:

أولا–الكتب:

1. جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير عاملة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
2. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2002.
3. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة بدون طبعة، القاهرة، مصر، 2000.
4. محسن أحمد الحضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة...الأسباب...العلاج)، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
5. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
6. محمد علي أحمد البنان، القرض المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.
7. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
8. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
9. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، 2007.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
11. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.

ثانيا– المذكرات:

12. بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة عينة من البنوك التجارية، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائـر، 2017.
13. خلايفية شافية، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة 051 مذكرة ماجستير، قسم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016.
14. فاطمة بن شنة، إدارة الائتمان ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.
15. هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)، 2011.

ثالثا– المجلات:

16. نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة، المجلة الجزائرية والتنمية الاقتصادية، العدد6، جوان2017.

رابعا- المقابلات:

17. معلومات محصلة عن طريق مقابلة في بنك البدر وكالة المسيلة_ 904_ المسيلة في 2019/02/06 على الساعة 10:00.

18. مقابلة مع السيد دبش رياض، مكلف بإدارة المخاطر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة 904 -، بتاريخ 2019/03/12، على الساعة 9:30.

19. معلومات مقدمة من طرف رئيسة محصلة القروض وكالة المسيلة 2019/02/06 على الساعة 10:00 .

الملاحق

الملحق رقم (01)

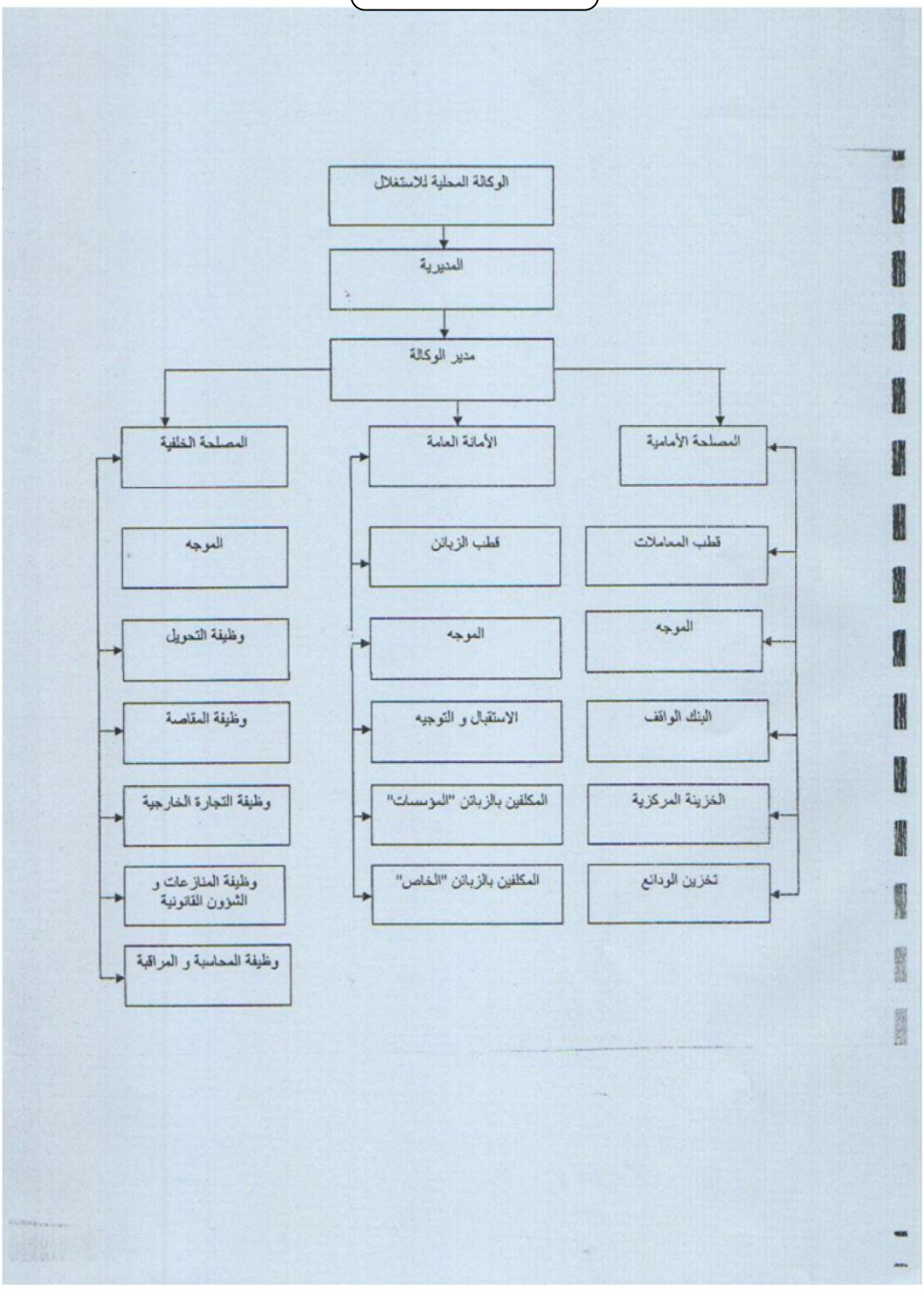

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904-

الملحق رقم (02)

YOUR LOGO : GRE MSILA028
YOUR FAX NO. : 035556259

NO.	OTHER FACSIMILE	START TIME	USAGE TIME	MODE	PAGES	RESULT
01	BADR.M'SILA"1---	Feb. 22 10:34	00'57	SND	01	OK

TO TURN OFF REPORT, PRESS 'MENU' #04.
THEN SELECT OFF BY USING '+' OR '-'.

Destinataire :

ALE M'sila
« 904 »

RAPPEL

Objet : CMT ordinaire DA : 35.639.048,00
CMT restructuré DA : 14.834.645,00
BENYAHIA Mohamed : 904-024909-78-300
Activité : Réparation & maintenance de transformateurs
Autl DRPMH N° 128 du 31/07/2008
Réf : N/Envois du 03.05.2010
du 21.06.2010
du 21.07.2010

Nous vous rappelons nos diverses correspondances sus référencées au sujet de la situation de l'impayé qui ne cesse de s'amplifier pour atteindre à ce jour le montant de DA : 8.247.289,32 logé dans la série « 387 » (créances en souffrances) et dont les intérêts de retard ont déjà atteint le montant de DA : 1.041.775,04.

Aussi, avons nous constaté qu'un deuxième compte ouvert depuis le 06.07.1994 sous le radical 001220-300-63 fonctionne normalement et enregistre des opérations atteignant parfois les montants de DA : 3.000.000,00, actuellement il enregistre un solde créditeur de DA : 1.260.289,95, et a même servi à amortir le débit du compte repris en manchette par un virement de DA : 7.000.000,00 effectué en date du 03.02.2011 (op. : VCC N° 1029).

Veuillez nous situer sur cette situation tout en nous expliquant votre plan d'action quant à la rentrée dans l'ordre de l'impayé avant la déchéance du terme qui sera très fatale pour les deux parties sachant que cette relation a déjà bénéficié d'une restructuration mais n'a pu respecté ses engagements.

Nous suivons.

Le Directeur du GRE
A. BRAHMI

Le S/Directeur suivi des risques
A. SAI

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural S.S. 17, Bd Colonel Amirouche - ALGER Tél. : 04 72 68 x 70 - 72 73 58 - 72 73 61 - Telex 65074
www.badr-bank.net

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–

ملحق رقم (03): أسئلة المقابلة

الأسئلة المتعلقة بالمقابلة:

_على أي مستوى تدرس الملفات وما مقاييسها؟

_ما هي آليات الرقابة التي تحارب الفساد؟

_ما هو نوع الضمانات المقدمة؟

_هل توجد سياسات إقراضية حكومية؟

_إلى أي مدى تساهم الظروف الخارجية في تعثر القرض؟

_في حالة تم رفض طلب التمويل فهل يظهر ذلك في التقرير الائتماني؟

_هل يجب على البنك توضيح أسباب رفض التمويل؟

_ماهي إجراءات ومعايير المعتمدة من طرف البنوك عند منح القرض؟ وعلى أي أساس يتم إتخاذ قرار منح القرض؟

_ماهي الشروط الواجب توفرها في العميل للحصول على القرض؟

_ماهي الوثائق اللازمة لطلب قرض من البنك؟

_ماهي امتيازات القروض التي يقدمها البنك للزبائن؟